

أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

آمنة خميس حمد ومحمد أبو نصار*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، واختبار أثر حجم الشركة ونوع القطاع على عملية تمهيد الدخل. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٧٠) شركة مدرجة في بورصة عمان، تتمثل في (٤٤) شركة صناعية، و(٢٦) شركة خدمية، للفترة من عام (١٩٩٦-٢٠٠٥). وقد استخدم أنموذج (Eckel, 1981) لتصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة لدخلها، وتم استخدام أربعة مقاييس للدخل متمثلة بمجمل الربح، وصافي الربح التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل. كما تم استخدام ثلاثة مقاييس للحجم هي متوسط المبيعات، ومتوسط إجمالي الموجودات، ومتوسط إجمالي القيمة السوقية. تم استخدام الاختبارات الوصفية بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة باستعمال عدة أساليب إحصائية منها اختبار (t-test) واختبار بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى أن بعض الشركات الأردنية تمارس عملية تمهيد الدخل، حيث ظهر تمهيد الدخل في جميع مقاييس الدخل الأربعة في القطاعين وينسب مختلفة. وتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية وشركات الخدمات في سلوك تمهيد الدخل باستخدام مقاييس الدخل المختلفة باستثناء مجمل الربح كقياس للتمهيد، وأنه لا توجد أيضاً فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الممهدة للدخل وغير الممهدة باستخدام مقاييس الحجم الثلاثة، باستثناء الفرق بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة في حالة استخدام متوسط المبيعات كقياس لحجم الشركة عند اختبار القطاعين معاً، في حين تبين أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لسلوك تمهيد الدخل على العوائد السوقية غير العادية.

الكلمات الدالة: تمهيد الدخل، العوائد السوقية، حجم الشركة، نوع القطاع.

مقدمة

تلك القوائم.

ورغم إن معايير المحاسبة المالية تلزم المنشآت باستخدام أسس وطرق محاسبية محددة في معالجة بنود القوائم المالية، إلا إن هناك مرونة أحياناً في معالجة بعض بنود الأصول والالتزامات والإيرادات والمصاريف تستطيع المنشأة الاختيار منها، مما يتيح المجال أمام الإدارة في استغلال هذه المرونة في التأثير على دخل المنشأة، وهذا ما يطلق عليه بظاهرة تمهيد الدخل.

وقد عرف (Acharya and Lambrecht., 2011) تمهيد الدخل بأنه عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الإدارة من خلال استغلال المرونة المتاحة لها في اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية للحد من تقلبات الدخل عبر السنوات المتتالية، أي لمحاولة إظهار الدخل أكثر استقراراً. وعلى الرغم من أن البيانات المالية المحتوية على معلومات ممهدة تصبح أقل موثوقية إلا أن هذه الحسابات ليست مخالفة للإجراءات المحاسبية. وبناء عليه فإن مستخدمي البيانات المالية قد يضلون باتخاذهم قرارات مبنية على أرقام محاسبية ممهدة، مما يجعل البيانات المالية محدودة الفائدة وأقل موثوقية.

وتلجأ إدارة الشركات إلى تمهيد الدخل من أجل تحقيق عدة

إن الهدف من إعداد وعرض القوائم المالية هو توفير بيانات مالية عن مركز المنشأة ونتيجة أعمالها والتدفقات النقدية لها، بحيث تكون هذه البيانات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة واسعة من مستخدمي تلك البيانات (أبو نصار وحميدات ٢٠١٣). ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) من إدارة المنشآت وجوب عرض القوائم المالية بشكل عادل بحيث تعبر تلك القوائم وبشكل صادق عن أثر الأحداث والعمليات التي مرت بها المنشأة. كما يتطلب المعيار رقم (١) ضرورة إن تكون القوائم المالية قابلة للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية وتتصف بالملاءمة والموثوقية حتى تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي

* كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان. تاريخ استلام البحث ٢٠١٢/٩/٩، وتاريخ قبوله ٢٠١٣/٣/٢١.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الأردنية لظاهرة تمهيد الدخل، ومحاولة ربط ذلك مع العوائد السوقية لأسهم تلك الشركات، وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قيام الشركات في الأردن بعملية تمهيد دخلها، وبالتالي المحافظة على استقراره، حيث أن المنشآت قد تواجه بعض الصعوبات إذا واجهت تقلبات في دخلها السنوية، وكانت هذه التقلبات متباينة وتشوبها فروقات كبيرة من سنة إلى أخرى بالزيادة أو النقصان، مما يدل على عدم استقرارها. من هنا فإن أهمية هذه الدراسة تتبع من الأهمية الخاصة للقوائم المالية كمصدر معلومات أساسي وهام لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل العديد من الأطراف المهمة بنشاط الشركات. وبالتالي فإن من مصلحة هذه الأطراف التعرف على مدى قيام إدارة الشركات في الأردن بممارسة ظاهرة تمهيد الدخل، حيث إن إثبات وجود هذه الظاهرة لدى الشركات الأردنية قد يقلل من ملاءمة وموثوقية القوائم المالية التي تنتشرها هذه الشركات خاصة إذا كانت الدوافع وراء هذا التمهيد يشوبها نوع من التلاعب أو إخفاء الحقائق عن أصحاب العلاقة. كما إن نتائج الدراسة ستكون مفيدة وهامة لأصحاب القرار في سن القوانين والتشريعات وذلك بأخذ ذلك بعين الاعتبار عند محاولة معالجة هذه الظاهرة بسن ما يلزم ذلك من قوانين وتشريعات.

أخيراً، فإن نتائج الدراسة ستكون مهمة للمدققين الخارجيين لحسابات الشركات الأردنية، وذلك بالمساهمة في تعزيز إصدار المدقق لرأي محايد حول عدالة القوائم المالية في إظهار الأداء المالي للشركة ووضعها المالي، حيث إن إثبات ممارسة الشركات الأردنية لظاهرة تمهيد الدخل سينتطلب من المدقق الخارجي ممارسة عناية وجهد أكبر في محاولة لاكتشاف ذلك، ومحاولة الحد منه خاصة في حالة ممارسة الإدارة لتلك الظاهرة بشكل يضعف من عدالة موثوقية القوائم المالية.

وتتلخص أهداف الدراسة بالآتي:

١. التعرف على مدى شيوع ظاهرة تمهيد الدخل لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
٢. قياس أثر نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في عملية تمهيد الدخل.
٣. قياس أثر حجم الشركة في عملية تمهيد الدخل.
٤. التعرف على مدى قدرة سلوك تمهيد الدخل في تفسير العوائد السوقية لأسهم الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

فرضيات الدراسة

أهداف منها على سبيل المثال: التأثير على مبلغ الضرائب المستحقة لخزينة الدولة، واكتساب ثقة المساهمين وحملة السندات، وتجنب إظهار تباين بنتائج أعمال منشآتها من فترة إلى أخرى مما يؤدي إلى الحد من التقلبات الكبيرة في أسعار أسهمها في الأسواق المالية.

وتلجأ إدارة المنشأة أحياناً إلى تمهيد الدخل للتلاعب ببعض الحقائق أو إخفائها مؤقتاً عن المهتمين، الأمر الذي يقود إلى سوء توجيه الموارد المتاحة واستثمارها في مشروعات خاسرة بدلاً من استثمارها في مشروعات ناجحة.

وقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بظاهرة تمهيد الدخل وخاصة بعد ما تعرضت كبرى الشركات العالمية في أمريكا وأوروبا لانتهيارات نتيجة التلاعب في دخولها، وإظهار أرباح غير حقيقية، وقد يكون ذلك بسبب رغبة إدارة تلك الشركات في تلبية التوقعات المطلوبة منها والمتوقعة من قبل الجمهور.

وقد أثبتت الدراسات السابقة أن هناك علاقة بين الأرباح المعلن عنها والعوائد السوقية، لذلك أصبح رقم الريج المعلن مهماً لاتخاذ القرار الاستثماري (الدبيعي وابو نصار، ١٩٩٩)، (ابو نصار والدبيعي، ٢٠٠٢)، (Anthony, 1992)، (Ball and Brown, 1968). ومن هنا تحاول بعض إدارات الشركات القيام بعملية تمهيد الدخل من أجل توجيه المستثمر إلى اتخاذ قرار الاستثمار بأسهمها. في ضوء ما سبق سيتم من خلال هذه الدراسة اختبار ممارسة الشركات الصناعية والخدمية في الأردن لظاهرة سلوك تمهيد الدخل، واختبار مدى استجابة العوائد السوقية لهذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة ظاهرة تمهيد الدخل للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وربط ذلك مع العوائد السوقية لأسهم تلك الشركات.

وبناء عليه وفي ضوء أهداف الدراسة، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الرئيسية التالية:

١. هل تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية في الأردن ظاهرة تمهيد الدخل؟
٢. هل هناك أثر لنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على عملية تمهيد الدخل؟
٣. هل هناك أثر لحجم الشركة على عملية تمهيد الدخل؟
٤. هل هناك أثر لسلوك تمهيد الدخل على العوائد السوقية للأسهم؟

أهمية الدراسة وأهدافها

(Artificial Smoothing).

وكتيجة للافتراض أعلاه طور (Eckel,1981) أنموذجاً باستخدام معامل الاختلاف في تحديد سلوك التمهيد، فعندما يكون معامل الاختلاف للتغير في المبيعات أكبر من معامل الاختلاف للتغير في الدخل تكون الشركة ممهدة لدخلها. وقد استخدم الباحثان في هذه الدراسة في عملية قياس تمهيد الدخل، وبالتالي تصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة الأنموذج الذي طوره هذا الباحث (Eckel,1981).

مفهوم تمهيد الدخل

تم استخدام مصطلح (تمهيد الدخل) كمقابل للمصطلح الإنجليزي (Income Smoothing)، وقد ورد في الأدب المحاسبي العديد من التعريفات لمفهوم تمهيد الدخل ومنها تعريف (Copeland, 1968, p.101) بأنه تعديل التقلبات في الدخل السنوي بنقل الأرباح من السنوات الأكثر ربحاً (السمان) إلى السنوات الأقل ربحاً (العجاف). وكما عرفه (Beidleman,1973,p.653) بأنه محاولة مقصودة لتخفيض التقلبات في مستوى الأرباح الحالية لكي تظهر بمستواها الطبيعي للشركة. أما (Ronen and Sadan, 1981,p.2) فقد عرفا تمهيد الدخل بأنه محاولة مقصودة من قبل الإدارة لإبلاغ معلومات معينة لمستخدمي البيانات المالية. وعرفه (Givoly and Ronen,1981, p.175) بأنه تقليل التقلبات في الأرباح باستخدام المديرين تقديراتهم في الاختيار بين البدائل المحاسبية بما تسمح به مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP)، للحد أو للاتجاه الذي يعتقدون أنه يعكس رأيهم بأفضل صورة للمستثمرين، وللتوقعات المستقبلية لأداء الشركة. كما عرفه (Fern, et al., 1994) بأنه عبارة عن محاولات لتخفيض التغيرات في الأرباح بالتصرف بصورة خاصة ومنظمة لتسوية الزيادة غير العادية في الأرباح المعلنة. أما (Fudenberg and Tirole,1995) فقد عرفا تمهيد الدخل بأنه عملية يتم من خلالها معالجة الأرباح المتحققة بصورة احتيالية لجعل الدخل الناتج أقل تقلباً. ويستخلص الباحثان مما سبق أن تمهيد الدخل مصطلح يعبر عن تدخل مقصود من قبل الإدارة لتخفيض الانحرافات والتقلبات في الدخل، وباستخدام أدوات محاسبية معينة، لتحقيق ما ترغب به الإدارة في البيانات المالية، وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (gaap).

أنواع تمهيد الدخل

تلجأ الشركات إلى أنواع مختلفة من تمهيد الدخل وذلك للتقليل من تقلبات الدخل الناتجة من العمليات التشغيلية العادية

وتحقيقاً لأهداف الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية والشركات الخدمية فيما يتعلق بسلوك تمهيد الدخل.

الفرضية الثانية: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الممهدة للدخل وحجم الشركات غير الممهدة للدخل.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل والعوائد السوقية غير العادية للشركات.

الإطار النظري للدراسة

يعتبر موضوع تمهيد الدخل من المواضيع المثيرة للاهتمام في الأدبيات المحاسبية والمالية منذ عدة عقود. فقد حاول الباحثون في البداية مناقشة ظاهرة تمهيد الدخل والوصول إلى أدلة وافية حول ممارسة الشركات لهذه الظاهرة، ثم طوروا نماذج مختلفة للتمييز بين الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل، (Gordon,1964) و (Eckel, 1981).

وقد اقترح (Gordon,1964) ثلاث طرق عامة لتحديد سلوك تمهيد الدخل، هي: (١) تأكيد مباشر من الإدارة من خلال المقابلات، أو الاستبانات أو الملاحظة؛ (٢) التوجه إلى المدققين القانونيين (cpa's) وسؤالهم عن ممارسات الإدارة وتدخلها بعمليات القياس المحاسبي من خلال إطلاع المدققين على الدفاتر والسجلات أثناء قيامهم بأعمال التدقيق، و (٣) فحص التقارير والقوائم المالية المعلنة من قبل الشركات وإجراء الاختبارات الإضافية للبيانات وتحليلها وتقييمها.

ويلاحظ إن الطريقة الأولى يصعب تحقيقها، نظراً لأن الإدارة قد لا تتعاون بالكشف عن مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل والأساليب المستخدمة للقيام بذلك، خوفاً من أن تتضرر مصالحها الخاصة نتيجة ذلك. أما الطريقة الثانية فقد يواجه الباحث أيضاً عدم تعاون المدققين، لأن ذلك يعد مخالفاً لأخلاقيات مهنة التدقيق، كما قد يحجم المدقق عن الإدلاء بذلك خوفاً من المساءلة القانونية. لذلك اتجه الباحثون إلى استعمال الطريقة الثالثة وذلك من خلال اختبارات خاصة للقوائم المالية للوصول إلى مدى ممارسة الإدارة لسلوك تمهيد الدخل.

أما الباحث (Eckel,1981) فأقترح بأن (١) الدخل دالة خطية للمبيعات؛ (٢) وأن معدل التكاليف المتغيرة من المبيعات يبقى ثابتاً بمرور الزمن؛ (٣) وأن التكاليف الثابتة تبقى ثابتة أو تزداد من فترة إلى أخرى ولكنها لا تنخفض (٤) أما إجمالي المبيعات فيمكن أن تتدخل الإدارة بشكل متعمد ومقصود بتمهيد باستخدام التمهيد الحقيقي (Real Smoothing) وليس التمهيد المصطنع

القوانين. كذلك فإن تحقيق ارتفاع كبير في الأرباح يؤدي للضغط على الشركة مما يضطرها أحياناً لتوزيع أرباح مرتفعة ويسبب أحياناً بعض المشاكل للإدارة، في حالة عدم ضمان تحقيق نفس المستوى من الأرباح في السنوات التالية. كذلك فإن التناقص الكبير في الأرباح قد يشير إلى أن الشركة في ضائقة مالية أو في عسر مالي، أو أن الإدارة غير كفؤة وذلك من وجهة نظر المساهمين والمقرضين وغيرهم. وعليه فإن الشركات تسعى إلى تمهيد دخلها، حيث أن النمو بمعدل معين وثابت أفضل من النمو بمعدل عال في سنة ما، ومعدل أقل في سنة أخرى.

كما إن الدافع الأساس من قيام الإدارة العليا من تمهيد الدخل هو الظهور بما يليق بها أمام الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم، إلا أن تمهيد الدخل لم يعد قاصراً على الإدارة في المستويات العليا بل أن الإدارة أيضاً في المستويات الأدنى تحاول التمهيد لتظهر بصورة جيدة أمام الإدارة العليا.

ومن الدوافع الأخرى لتمهيد الدخل تجنب التكاليف السياسية (political cost) حيث تلجأ الشركات لتمهيد الدخل خوفاً من تدخل الدولة أو قيامها بتأميم الشركات التي تحقق أرباحاً مرتفعة، أو أن تفرض عليها مبالغ تدفعها للأحزاب والمنظمات السياسية. وقد اعتبرت دراسة (Barton and Simko, 2002) أن الدافع الرئيس للإدارة في تمهيد أرباحها مقابلة توقعات المحللين الماليين للأرباح أو تكون قريبة منها. أما (hepworth,1953) فقد حدد دوافع الإدارة في التمهيد لتنمية العلاقة بين الإدارة والمساهمين والعاملين بالمنشأة، واستقرار سياسة توزيع الأرباح لزيادة ثقة المستثمرين في أداء الشركة.

كما قد تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل للتقليل من مطالبات العاملين بزيادة الأجور، لأن الزيادة غير المتوقعة في الدخل قد تسبب زيادة في الضغوطات التي تتعرض لها الشركة من قبل العاملين ونقاباتهم بزيادة الأجور وتحسين ظروف عملهم. وبالمقابل، فإن انخفاض الدخل إلى مستويات متدنية قد يؤدي إلى انخفاض معنويات العاملين نتيجة احتمالات قيام الشركة بالاستغناء عن خدماتهم، أو تخفيض أجورهم مما يؤثر في إنتاجيتهم، لذا تعمل الإدارة على أن تصبح حالات النقاؤل والتشاؤم معتدلة من أجل المحافظة على معنويات العاملين (moses,1987).

كما أظهر (defond and park,1997) أن الأمان الوظيفي (job security) يعتبر من أهم العوامل في تحفيز المديرين لتمهيد الدخل، فالأداء السيئ للشركة يزيد من احتمالية تغيير الإدارة، وعلى أساس أن الأداء الجيد في السنة الحالية لا

للمنشأة، كما قد تتدخل الإدارة بشكل مقصود لتغيير مدلول البيانات المالية، وتحقيق غايات معينة للشركة والتأثير في أدائها. وقد بين (جهماني، ٢٠٠١) أن هناك نوعين مختلفين لتمهيد الدخل:

أولاً: التمهيد الطبيعي (Naturally Smoothing): حيث ينتج مثل هذا النوع من التمهيد بشكل طبيعي ودون تدخل من الإدارة وذلك من خلال طبيعة أعمال الشركة التي تكون في هذه الحالة تتسم بالاستقرار.

ثانياً: التمهيد المقصود (Intentionally Smoothing): ويتم هذا النوع من التمهيد بشكل متعمد أو مقصود من قبل إدارة الشركة وذلك عن طريق استخدام أحد أسلوبين وهما: التمهيد الحقيقي (Real Smoothing) والذي يحدث عندما تتخذ الإدارة الإجراءات التي تراها مناسبة لهيكلة النشاطات الاقتصادية للمؤسسة بطريقة تؤدي إلى إنتاج دخل ممهد. بمعنى آخر هو ناتج من تغيير المديرين للأحداث الاقتصادية لتوليد الإيراد. والتمهيد المصطنع (Artificial Smoothing) والذي يحدث عندما تتلاعب الإدارة في تغيير توقيت الاعتراف بالدخل من خلال المعالجات المحاسبية، وهذا التلاعب هو حقيقة واقعة ركزت معظم البحوث على دراستها كما هو الحال في دراسة كل من (Albrecht and Richardson,1990) و (Bagnoli and Watts (2010).

أهداف ودوافع الإدارة في تمهيد الدخل

إن الهدف من تمهيد الدخل يتمثل في زيادة صافي الأرباح أو تخفيضها لتحقيق الأهداف الخاصة بالممهدين والتي تظهر أحياناً متباينة ومتقاطعة، ففي الوقت الذي يرغبون فيه بارتفاع أسعار أسهمهم في الأسواق المالية أو البورصات، فإنه ليس لديهم الرغبة في دفع ضرائب مرتفعة.

ومن الأهداف الأخرى لتمهيد الدخل تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المنشأة بما هو ممكن، عن طريق قيام الإدارة بتخفيض الفروقات في الأرباح والتقلبات في التدفقات النقدية. وهذا ما أشار إليه الباحثون في التمهيد في مطلع السبعينات، إلا أن اتساع أسواق رأس المال العالمية وانتشارها وبلوغ أوجها منذ الثمانينات دفع المستثمرين إلى الاتجاه نحو الاعتماد على كفاءة السوق بدلاً من اعتمادهم الأساسي على البيانات المالية التي قد تعاني من ظاهرة تمهيد الدخل، وعلى الرغم من ذلك يبقى التمهيد قائماً يمارسه المديرين الذين لا يتقنون بكفاءة الأسواق المالية أو البورصات.

ومن أهداف تمهيد الدخل الأخرى، ضبط الربح؛ إن التزايد الكبير في الأرباح يلفت نظر المنافسين، والسياسيين، وواضعي

أثرها لأكثر من فترة محاسبية واحدة، على أساس تحميل التكلفة على الفترات المحاسبية المستفيدة طبقاً لطريقة معينة من طرائق الاهتلاك أو الإطفاء بحيث يؤدي ذلك إلى تقليل التفاوت في الدخل عبر الفترات المالية المتتالية.

١. **التصنيف:** (Classificatory) أي تصنيف بعض بنود الإيرادات والمصروفات غير المتكررة كبنود عادية أو غير عادية.

قيود ومحددات تمهيد الدخل

هناك عدد من القيود التي تمثل محددات تتحكم بعملية

تمهيد الدخل من أهمها:

١. القرارات المحاسبية المتخذة سابقاً: إن المرونة المتاحة للمديرين التي تتأثر بالقرارات المحاسبية المتخذة سابقاً تعتبر محدداً هاماً لعملية تمهيد الدخل، مثل استجابة المديرين لقيود التعهدات المرتبطة بالديون المتعاقد عليها والملتزم بها (Sweeney,1994).

٢. المستثمر المؤسسي: أن المستثمر المؤسسي الأساسي يستطيع أن يقيد الإدارة باستخدامها الطرق والإجراءات المحاسبية للتأثير في دخل الشركة، وذلك ما أظهرته دراسة (Chung et al.,2002).

٣. نوع القطاع: تواجه الشركات في القطاعات المختلفة ظروف تشغيلية واقتصادية مختلفة، وهذه الاختلافات تؤثر غالباً في قدرة المنشأة على تمهيد دخلها.

٤. تكاليف التمهيد: وذلك بالموازنة بين تكلفة التمهيد وبين المنفعة المتوقعة منه، بحيث تكون المنفعة أكبر من التكلفة. وقد بين (Koch,1981) أن التمهيد يقل عندما تكون تكلفته مرتفعة.

٥. الثبات (Consistency): إن الثبات في تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى، وتطبيق نفس المفاهيم وطرائق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية تعتبر قيداً على الإدارة في تمهيد دخلها.

٦. الحجم: يلعب حجم الشركة دوراً هاماً في محدودية الإدارة في تمهيد الدخل، فكلما كبر حجم الشركة كلما كانت محط أنظار الجميع من سياسيين وواضعي قوانين وغيرهم. الأمر الذي يجعل الشركة عرضه لكثير من القيود والتعليمات.

٧. جودة التدقيق الخارجي (Quality of the External Audit): هناك عدة دراسات وجدت أن الجودة العالية للتدقيق الخارجي تحد من قيام الإدارة بتمهيد الدخل (Bauwhede

يعوض عن الأداء السيئ في المستقبل، وعندما تكون الأرباح الحالية جيدة والأرباح المستقبلية المتوقعة منخفضة تلجأ الإدارة إلى توفير أو ادخار الأرباح الحالية لاستخدامها في المستقبل، أي نقل جزء من أرباح الفترة الحالية إلى المستقبل لتجنب التغيير المستقبلي للإدارة. وعندما تكون الأرباح الحالية منخفضة والأرباح المستقبلية المتوقعة جيدة، فإن المدير يلجأ إلى اقتراض الأرباح من الفترة المستقبلية لاستخدامها في الفترة الحالية، بمعنى آخر نقل جزء من الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى الفترة الحالية للتقليل من احتمالية تغيير الإدارة.

أساليب وأدوات الإدارة في تمهيد الدخل

تميل إدارات الشركات التي تتصف عملياتها أو نتائج أعمالها أو كلاهما بأداء عالي التقلب إلى استخدام وسائل عديدة لتمهيد الدخل منها السياسات والبدائل المحاسبية والمخصصات والاحتياطيات. وغالباً ما تلجأ إدارات الشركات إلى استخدام وسائل تمهيد دخل تتصف بالخصائص الآتية (Copeland, 1968):

١. أن لا يترتب على تمهيد الدخل التزام المنشأة بتصرف معين في المستقبل، كما لا ينبغي لوسائل التمهيد وأدواته الفعالة الخروج عن مبدأ الاتساق أو المماثلة (Consistency) في استخدام الأساليب والطرق المحاسبية.

٢. أن يكون التمهيد مبنياً في الغالب على ممارسة الحكم الشخصي وملتزماً بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها محلياً أو دولياً، وأن لا تؤدي الطرق المتبعة في التمهيد إلى إرغام الإدارة للكشف عن حقيقة تلاعبها بوضوح مما يقود إلى أن يصدر مدقق الحسابات الخارجي تقريراً منحفظاً.

٣. أن تؤدي وسيلة التمهيد إلى تحول جوهرى للفروقات وللتغيرات الحاصلة في الدخل من سنة إلى أخرى، وبمعنى آخر حتى يكون التمهيد فعالاً يجب أن يتصف بالمادية أي له أهمية نسبية.

٤. ألا تتطلب وسيلة التمهيد عملية محاسبية حقيقية وقعت مع أطراف ثانية، ولكن تكون فقط بإعادة تصنيف لأرصدة الحسابات الداخلية.

وبينت دراسة (Ronen and Sadan,1975). **إن تمهيد الدخل**

قد يتم بثلاثة أساليب:

- **التوقيت:** (Timing) وذلك عن طريق لجوء الإدارة إلى اختيار توقيت حدوث العمليات أو الصفقات (Transactions) الفعلية بشكل يؤدي إلى تقليل تقلبات الدخل المعلن عنه بمرور الوقت.

- **التخصيص:** (Allocation) أي توزيع للمصروفات التي يمتد

and Willekens, 2000)

الدراسات السابقة

ارتكزت العديد من الدراسات السابقة، والتي حاولت الكشف عن ظاهرة تمهيد الدخل، إلى استخدام العديد من المتغيرات كصافي الربح، والربح التشغيلي، والبنود غير العادية، ومخصص خسارة القروض، وغيرها من المتغيرات. وقد خرجت هذه الدراسات بنتائج متباينة حول ظاهرة تمهيد الدخل، حيث يعرض هذا الجزء من البحث أهم الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة، بتسلسل زمني يبدأ بأحدثها وينتهي بأقدمها:

دراسة (عواد، ٢٠١١) وقد هدفت للبحث في ظاهرة إدارة الأرباح واستكشاف مدى ممارستها من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وأثرها على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركة خلال الفترة من (٢٠٠١-٢٠٠٦)، ونتج عن هذه الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح بنسبة ٤٤%، وأنه ليس هناك أثر لإدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح، كما أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على القيمة السوقية، وكذلك لإدارة الأرباح على القيمة السوقية في ظل سياسة توزيع الأرباح.

أما دراسة (الداعور وعابد، ٢٠٠٩) فقد اختبرت تأثير تبني الإدارة لإستراتيجية إدارة المكاسب على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦). حيث تم تقسيم شركات عينة الدراسة إلى قسمين هما: الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر الإصدار والشركات التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر الإصدار. وقد توصلت الدراسة إلى إن تبني الإدارة لإستراتيجية إدارة المكاسب له تأثير على أسعار الأسهم حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة موجبة بين صافي أرباح الشركات والعائد على حقوق الملكية وبين أسعار الأسهم. كما بينت الدراسة إن الإدارة قد تلجأ إلى إدارة المكاسب عن طريق إتباع سياسات محاسبية لها تأثير على استقرار الدخل لدوافع عديدة منها مصلحة الإدارة ودوافع ضريبية وتقادي التكاليف السياسية وتكاليف عقود الدين.

وهدفت دراسة (المومني، ٢٠٠٦) إلى تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح لدى الشركات الأردنية، وقد شملت الدراسة (٧٠) شركة مدرجة في بورصة عمان. وقد خلصت الدراسة إلى أن غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان تمارس إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة

المتاحة بالمعايير المحاسبية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين بممارسة إدارة الأرباح بين قطاعات العمل المختلفة، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح وكل من حجم الشركة ونوع تقرير المدقق وحجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وسيولة الشركة وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية قوية بين إدارة الأرباح وربحية الشركة. وبالمقابل لم تجد الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح والمتغيرات المتمثلة في معدل المديونية، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ومعدل نمو الشركة.

أما دراسة (قرعان، ٢٠٠٥) فقد هدفت إلى التعرف على مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية، وإلى تحديد العوامل التي تؤثر على توجه الإدارة نحو سلوك تمهيد الدخل على عينة مكونة من (٥٣) شركة مدرجة في بورصة عمان. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها أن ظاهرة تمهيد الدخل شائعة لدى الشركات الصناعية الأردنية، وكانت نسبة تمهيد صافي الدخل قبل الضريبة هي الأعلى حيث بلغت (٦٠.٤%) وتلتها نسبة صافي الربح التشغيلي (٥٤.٧%) وأخيراً نسبة صافي الدخل (٤٣.٤%).

وفي دراسة (جهماني، ٢٠٠١) والتي كان أهم أهدافها تشخيص ظاهرة تمهيد الدخل والكشف عن مدى وجودها لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وإلى التنبؤ بمدى إتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المؤدية إلى تمهيد الدخل مع إجراء مقارنات بين قطاعي الصناعة والخدمات، وبحث أثر حجم الشركة على هذه الظاهرة، وقد تكونت عينة الدراسة من (٦٠) شركة. وقد جاءت النتائج لتؤكد وجود هذه الظاهرة في الأردن مع عدم الحسم في وجود أية فروقات بين القطاعات أو الأحجام المختلفة للشركات في مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل فيها.

وركزت دراسة (هويدي، ١٩٩٨) على اختبار أثر أربعة عوامل (حجم الشركة، وربحية الشركة، وطبيعة النشاط الذي تمارسه وهيكل الملكية) على اتجاه الشركات المساهمة الكويتية في تمهيد دخلها المعلن، وذلك في محاولة للوقوف على السمات والخصائص المميزة للشركات التي تتجه إلى تمهيد دخلها المعلن. وقد تكونت عينة الدراسة من (٤١) شركة مسجلة بسوق الكويت للأوراق المالية تتوزع على ثلاثة قطاعات هي المالي والصناعي والتجاري، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة إن ظاهرة تمهيد الدخل موجودة لدى الشركات الكويتية، وأن الشركات الممهدة للدخل تتميز بشكل عام بالربحية العالية، وأنها صغيرة الحجم نسبياً، وتقل مساهمة الحكومة في رأسمالها عن ٥٠%.

الدراسات الأجنبية

حفلت الدوريات الأجنبية بالعديد من الدراسات الميدانية التي استهدفت تحليل ظاهرة تمهيد الدخل، ففي دراسة (Luqman and Shahzad, 2012) والتي ركزت على دراسة العلاقة بين تمهيد الدخل وضريبة الدخل ونسب الربحية متمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والتي أجريت على ١٦٨ شركة مدرجة في سوق كراتشي للأوراق المالية للأعوام من (٢٠٠١-٢٠٠٧)، وقد تم تصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة باستخدام نموذج الباحث (Eckel, 1981)، ونتج عن هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمهيد الدخل وضريبة الدخل ونسب الربحية.

أما دراسة (Mohammadi et al., 2012) والتي طبقت على (٧٣) شركات مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) لتحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية وتمهيد الدخل، فقد أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة طردية بين الاحتفاظ بالنقدية وتمهيد الدخل، وأنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعبير الإيجابي للاحتفاظ بالنقدية وبين تمهيد الدخل.

دراسة (Hejazi et al., 2011) وقد بحثت في أثر جودة الأرباح وتمهيد الدخل على تقييم أداء الشركات المدرجة في بورصة طهران على عينة تتكون من (٦٩) شركة للسنوات من (١٩٩٩ - ٢٠٠٣)، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأداء لا يتأثر بتمهيد الدخل أو جودة الأرباح. حيث لم تجد الدراسة فرقاً بين متوسط أداء الشركات الممهدة والشركات غير الممهدة وكذلك بين الشركات ذات جودة الأرباح العالية أو المنخفضة.

وحاولت دراسة (Taktak et al., 2010) والتي طبقت على عينة مكونة من (٢٧٨) بنكاً من البنوك التجارية العاملة في دول منظمة التعاون الاقتصادي، وقد أظهرت الدراسة أن هناك العديد من البنوك الممهدة لدخولها إما باستخدام مخصصات خسائر القروض أو عن طريق بيع الأوراق المالية التجارية. وتلجأ هذه البنوك إلى تمهيد الدخل الحقيقي أكثر من تمهيد الدخل الاصطناعي. كما أشارت النتائج إلى ميل البنوك إلى تمهيد الأرباح المعلنة ويعتمد ذلك على القيود التحوطية والعلاجية وعلى مختلف القيود المؤسسية.

وهدف دراسة (Matsuura, 2008) إلى اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح المحاسبية لتمهيد الدخل للشركات اليابانية المدرجة في بورصة طوكيو خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وقد ركزت هذه الدراسة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية كمتغير وهمي لإدارة الأرباح الحقيقية،

والمستحقات الاختيارية كمتغير وهمي لإدارة الأرباح المحاسبية. ونتج عن هذه الدراسة أن العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح المحاسبية هي علاقة تكملية، كما وجد دليل على أن إدارة الأرباح الحقيقية لتمهيد الدخل تحدث قبل إدارة الأرباح المحاسبية.

دراسة (tucker and zarowin, 2006) وقد اختبرت ما إذا كان تمهيد الدخل يشوه معلومات الأرباح المحاسبية أو يحسن معلومات الأرباح الماضية والحالية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٦٥٠) شركة، وقد تم قياس تمهيد الدخل بالارتباط السالب للتغير في المستحقات الاختيارية للشركة مع التغير في الأرباح، ولتقدير المستحقات الاختيارية فقد تم استخدام نموذج جونز المعدل، ونتج عن هذه الدراسة أن التغير في الأسعار الجارية للأسهم والاحتواء على معلومات مستقبلية للأرباح كان أكبر للشركات الممهدة بالمقارنة مع الشركات قليلة التمهيد، بمعنى آخر إن الدخل الممهدة غني بالمعلومات المفيدة عن الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية.

أما دراسة (Hussin and Ripain, 2003) فقد هدفت إلى اختبار سلوك تمهيد الدخل في الشركات التي أعلنت عن اكتتاب عام أولي Initial Public Offering (ipo) مع ضمان الأرباح بعد ثلاث سنوات من طرح الاكتتاب، على عينة مكونة من (٩٢) شركة أعلنت عن ضمانات أرباح للمكنتبين في سوق كوالالمبور (klse) في ماليزيا، وتم اختبار أثر نوع القطاع وحجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل. ونتج عن هذه الدراسة أنه ليس هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل وبين الشركات التي أعلنت عن أرباح مضمونة سواء حققت فائضاً أو عجزاً فيها، وقد تبين أن هناك علاقة بين تمهيد الدخل وكل من حجم الشركة ونوع القطاع.

وفي دراسة قام بها (Kamarudin et al., 2003) في ماليزيا اختبر الباحثون العلاقة ما بين تمهيد الدخل والقيمة السوقية للشركة، وأثر حجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل، وقد تكونت العينة من (٢٠٠) شركة مدرجة في سوق كوالالمبور. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الماليزية تمارس تمهيد الدخل لكن بنسبة قليلة، ولم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمهيد الدخل والقيمة السوقية للشركة، ومن النتائج الأخرى للدراسة أن الشركات الصغيرة تتجه لممارسة تمهيد الدخل بشكل أكبر من الشركات الكبيرة.

وحاولت دراسة (Michelson et al., 2000) التي طبقت على السوق الأمريكي، دراسة أثر سلوك تمهيد الدخل على العوائد السوقية، وذلك باختبار مدى استجابة سوق الأسهم

وحاولت دراسة (Bartov,1993) اختبار فيما إذا كان مديرو الشركات يلجأون للتلاعب في الدخل من خلال توقيت الاعتراف بدخل بيع الأصول الثابتة، حيث تم استخدام عينة مكونة من (٦٥٣) شركة، ونتج عن هذه الدراسة أن النشاط الحقيقي لتمهيد الدخل يظهر بشكل واضح في الربع الرابع من السنة المالية، وأن بيع الأصول الثابتة في الشركات التي فيها التغير في الأرباح سلبياً يكون بشكل أكبر من الشركات التي يكون فيها التغير في الأرباح موجباً، وأن الشركات التي فيها نسبة الرفع المالي مرتفعة تلجأ إلى بيع الأصول أكثر من الشركات التي فيها نسبة الرفع المالي منخفضة.

وهدف دراسة (albrecht and richardson,1990) التي طبقت على الشركات الأمريكية إلى تحديد سلوك تمهيد الدخل من خلال الممارسات المحاسبية، ونوع القطاع وحجم الشركات التي تمهد دخلها، وتكونت عينة الدراسة من (١٢٨) شركة من القطاع المركزي (Sector Core) و(١٢٨) شركة من القطاع المحيطي (Periphery Sector). ولم يجد الباحثان فروقات ذات دلالة إحصائية بين الشركات في القطاع المركزي والشركات في القطاع المحيطي وسلوك تمهيد الدخل، ووجد أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الكبيرة جداً في القطاع المحيطي والشركات المماثلة لها بالحجم في القطاع المركزي، مما يعني بأن حجم الشركة يعتبر مؤشراً له علاقة بتمهيد الدخل.

وركزت دراسة (Moses,1987) على اختبار العلاقة بين سلوك تمهيد الدخل وبعض العوامل التي اعتبرها الباحث أنها تحفز الإدارة لممارسة هذا السلوك، ومن هذه العوامل حجم الشركة، والقيمة السوقية للشركة، وتكاليف الموظفين، وخطط المكافآت. وتكونت عينة الدراسة من (٢١٢) مشاهدة. ونتج عن هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين سلوك تمهيد الدخل وكل من حجم الشركة وخطط المكافآت، ولم يتبين وجود علاقة لسلوك تمهيد الدخل مع العوامل الأخرى التي غطتها الدراسة.

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نلاحظ أن هناك اهتماماً في موضوع تمهيد الدخل، ويلاحظ المستعرض لهذه الدراسات أن الغالبية العظمى تم إجراؤها في الدول المتقدمة، وأن البحث المحاسبي العربي قليل في هذا المجال.

بيانات الدراسة ومقاييس المتغيرات

سيتم في الدراسة الحالية استخدام مصطلح تمهيد الدخل للتعبير عن تخفيض تقلبات الدخل المعلن عبر السنوات المتتالية لإظهار الدخل أكثر استقراراً، وقد تم قياس تمهيد الدخل باستخدام نموذج الباحث (Eckel, 1981) من خلال

لمقاييس الأداء المحاسبية للشركات التي تعلن في تقاريرها عن أرباح ممهدة، وقد تم استخدام ثلاثة نماذج للدخل، من أجل زيادة دقة القياس في تحديد التمهيد. وتم اختبار الشركات باستخدام متوسط العوائد غير العادية التراكمية لعينة مكونة من (٢٤٣) شركة، وكانت النتيجة أن متوسط العوائد غير العادية التراكمية للشركات التي تعلن عن دخول ممهدة أعلى من الشركات التي لا تمهد دخلها، وعند أخذ الحجم بعين الاعتبار وجد أن العوائد السوقية أعلى في الشركات الصغيرة بالمقارنة مع الشركات الكبيرة، وقد ظهر التمهيد بصورة أعلى في الشركات كبيرة الحجم، وكانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع القطاع وتمهيد الدخل، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة معنوية قوية بين متوسط العوائد غير العادية التراكمية وكل من تمهيد الدخل، وحجم الشركة، ونوع القطاع.

وهدف دراسة (Fern et al., 1994) إلى اختبار سلوك تمهيد الدخل في قطاع الصناعات النفطية، وذلك لكبر حجم الشركات في هذا القطاع، وحجم الأرباح العالية التي تحققها الشركات، وريط حافز سلوك التمهيد بتجنب التكاليف السياسية. وقد تم دراسة نوعين من التمهيد لمعرفة أي نوع مستخدم في شركات النفط الكبرى وهما التمهيد المبني على التصنيف، والتمهيد المبني على التوقيت حيث تلجأ الإدارة إلى توقيت حدوث أو تحقق عمليات أو أحداث معينة على مدى زمني مرغوب فيه لتقليل التقلبات في الدخل المعلن. وتم اختيار عينة مكونة من (٢٦) شركة بترول، ونتج عن هذه الدراسة أن التكاليف السياسية حافز لتمهيد الدخل المعلن، ولم تشر نتائج الدراسة إلى وجود دليل على تمهيد الدخل التصنيفي، ولكن وجد دليل ذو دلالة إحصائية على التمهيد المبني على توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصاريف.

أما دراسة (ashari et al., 1994) فقد هدفت إلى تحديد العوامل المرتبطة بسلوك تمهيد الدخل، على عينة مكونة من (١٥٣) شركة مدرجة في سوق سنغافورة للأوراق المالية. وقد تم استخدام نموذج (eckel,1981) لتصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة للدخل باستخدام المتغيرات التالية: (الدخل من العمليات التشغيلية، الدخل قبل البنود غير العادية، والدخل بعد ضريبة الدخل). وأظهرت النتائج أن الشركات المدرجة في سوق سنغافورة تمهد دخلها وكانت أعلى نسبة للتمهيد هي لمتغير الدخل التشغيلي. كما أظهرت النتائج أن التمهيد يكون أعلى لدى الشركات الأقل ربحية، وأن هناك أثراً لحجم الشركة ونوع الصناعة على سلوك التمهيد، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تمهيد الدخل يعتمد على المتغيرات العالمية مثل جنسية الشركة.

استخدام المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير المستقل

تم قياس تمهيد الدخل من خلال قياس المتغيرات الاجرائية المبينة تالياً والتي تم استنباطها من واقع القوائم المالية المنشورة ذات العلاقة للعينة الممثلة لفترة الدراسة.

١. مجمل الربح (Gross Profit) :

ويمثل للشركات الصناعية صافي المبيعات مطروحاً منها تكلفة المبيعات. أما بالنسبة للشركات الخدمية فيتمثل في الإيرادات التشغيلية مطروحاً منها التكاليف التشغيلية. وتم الحصول على قيمة هذا المتغير مباشرة من قائمة الدخل لشركات عينة الدراسة.

٢. صافي الربح التشغيلي (Net Operating Income):

هو عبارة عن مجمل الربح مطروحاً منه (المصاريف الإدارية والعمومية، ومصاريف البيع والتوزيع، ومصروف الاهتلاك، والمصاريف التشغيلية الأخرى).

٣. الدخل قبل الضريبة (Income Before Tax):

وتم احتسابه عن طريق صافي الربح التشغيلي مضافاً إليه (إيرادات أخرى)، ومطروحاً منه (مصاريف أخرى، ومصاريف فوائد بنكية).

٤. صافي الدخل (Net Income):

وهو الدخل قبل الضريبة مطروحاً منه (ضريبة دخل السنة، واستدراك ضريبة دخل سنوات سابقة، ورسوم الجامعات الأردنية الرسمية ومخصص دعم البحث العلمي والتدريب المهني والتقني).

وقد تم تصنيف الشركات إلى شركات ممهدة وغير ممهدة للدخل بالاعتماد على نموذج الباحث (Eckel,1981) الذي استخدم فيه معامل الاختلاف لقياس كل من التغير في الدخل والتغير في المبيعات من خلال المعادلة رقم (١).

$$SI = \left| \frac{CV_{\Delta I}}{CV_{\Delta S}} \leq 1 \right| \dots\dots\dots(1)$$

SI : مؤشر التمهيد.

ΔI : التغير في الدخل لفترة واحدة.

ΔS : التغير في المبيعات لفترة واحدة.

CV : معامل الاختلاف (Coefficient of Variation).

معامل الاختلاف = (الانحراف المعياري=الوسط الحسابي).

وفي حالة كون النسبة الناتجة من مطلق مؤشر التمهيد (si) تساوي واحد أو أقل لأي ثلاثة متغيرات على الأقل من المتغيرات الأربعة المبينة أدناه، تصنف الشركة على أنها ممهدة

للدخل، بمعنى آخر عندما يكون معامل الاختلاف للتغير في المبيعات أكبر من معامل الاختلاف للتغير في الدخل أو يساويه تكون الشركة ممهدة لدخلها، وقد تم استثناء الشركات التي تمهد دخلها في متغير واحد أو متغيرين، وهذا الأسلوب اتبعه (Michelson et al, 2000).

ثانياً: المتغيرات الضابطة وتمثل في الأتي

أ- نوع القطاع

- تم استخدام نوع القطاع لمعرفة ما إذا كان سلوك تمهيد الدخل يختلف باختلاف القطاع الذي تعمل به الشركة (لاختبار الفرضية الثانية).

- كما تم استخدام نوع القطاع كمتغير ضابط لمعرفة ما إذا كانت القوة التفسيرية لأثر المتغير المستقل (تمهيد الدخل) على المتغير التابع (العوائد السوقية غير العادية التراكمية) تتأثر باختلاف نوع القطاع (لاختبار الفرضية الرابعة).

ب- حجم الشركة

- تم استخدام حجم الشركة لمعرفة ما إذا كان سلوك تمهيد الدخل يتأثر باختلاف حجم الشركة (لاختبار الفرضية الثالثة).

- كما تم استخدام حجم الشركة كمتغير ضابط لمعرفة ما إذا كانت القوة التفسيرية لأثر المتغير المستقل (تمهيد الدخل) على المتغير التابع (العوائد السوقية غير العادية التراكمية) تتأثر باختلاف حجم الشركة (لاختبار الفرضية الرابعة)، حيث قسمت عينة الدراسة بناء على الحجم إلى مجموعتين، شركات كبيرة الحجم وشركات صغيرة الحجم بناء على ثلاثة مقاييس للحجم حيث كان معيار تقسيم الشركات إلى كبيرة وصغيرة هو الوسيط لمتوسط صافي المبيعات والإيرادات والبالغ (٤,١٧٦,٠٦٥) دينار، والوسيط لمتوسط إجمالي الموجودات والبالغ (٨,٢٨٢,١٢٣) دينار، والوسيط لمتوسط القيمة السوقية والبالغ (٧,١٢٤,٢٥٠) دينار لجميع الشركات طيلة فترة الدراسة، بحيث تم اعتبار الشركات التي تزيد عن قيمة الوسيط شركات كبيرة الحجم، والتي تقل عن قيمة الوسيط شركات صغيرة الحجم.

ثالثاً: المتغير التابع: متوسط العوائد السوقية غير العادية التراكمية

لقياس العائد غير العادي لسهم كل شركة من شركات عينة الدراسة ولكل سنة من سنوات الدراسة الممتدة بين عامي (١٩٩٦-٢٠٠٥)، استخدم الباحثان المنهج الذي اتبعه كل من

حسب في المعادلة رقم (٣)).

α_i = المعامل الثابت للأنموذج، وهو يمثل الجزء من العائد الذي يتحقق بغض النظر عن العلاقة بين عائد السوق على السهم والعائد على سهم الشركة i .
 β_i = مقدار ميل العلاقة الخطية بين العائد السوقي لسهم الشركة R_{it} والعائد على محفظة السوق R_{mt} .
 R_{mt} = العائد على محفظة السوق.
 ε_{it} = الخطأ العشوائي، والذي يتصف بالمتوسط المساوي للصفر، والتباين الثابت.

$$ER_{it} = \alpha_i + \beta_i R_{mt} \dots\dots\dots(5)$$

ER_{it} = العائد المتوقع لسهم الشركة i في الشهر t .

α_i = قيمة المعامل الثابت التي حصلنا عليه عند إجراء الانحدار في المعادلة رقم (٤).
 β_i = مقدار الميل الذي حصلنا عليه عند إجراء الانحدار في المعادلة رقم (٤).

R_{mt} = العائد على محفظة السوق.

٣. احتساب العائد غير العادي لسهم الشركة (Abnormal Return):

في ضوء نتائج المعادلتين (٣ و ٥) تم احتساب العائد غير العادي لسهم كل شركة وذلك بطرح العائد المتوقع من العائد الفعلي كما احتسبه (Michelson et al., 1995, 2001) و (Martinez and Castro, 2011, p.9) وكما هو في معادلة رقم (٦).

$$AR_{it} = (R_{it} - ER_{it}) \dots\dots\dots(6)$$

AR_{it} = العوائد السوقية غير العادية للأسهم .

R_{it} = العائد السوقي الفعلي لسهم الشركة i في الشهر t (كما حسب في المعادلة رقم (٣)).

ER_{it} = العائد المتوقع لسهم الشركة i في الشهر t (وهو ناتج التعويض الذي حسب في المعادلة رقم (٥)).

٤. احتساب متوسط العوائد السوقية غير العادية للأسهم (Average Abnormal Return): وقد تم احتسابه حسب المعادلة رقم (٧).

$$AAR_t = \frac{\sum_{i=1}^N AR_{it}}{N} \dots\dots\dots(7)$$

AAR_t = متوسط العوائد السوقية غير العادية للأسهم.

N = عدد الشركات.

AR_{it} = العوائد السوقية غير العادية للأسهم.

٥. احتساب متوسط العوائد غير العادية التراكمية:

$$CAAR_{t_1,t_2} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \sum_{t=T_1}^{T_2} AR_{it} \dots\dots\dots(8)$$

$CAAR_{t_1,t_2}$ = متوسط العوائد غير العادية التراكمية.

(Ball and Kothari, 1991) و (Michelson et al., 2000) و (الفاضل، ٢٠٠١) وذلك على النحو التالي:

١. حساب العائد الفعلي:

هو عائد فترة الاحتفاظ الشهري Holding Period Return (Hpr) وهو عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في نهاية الشهر، مطروحاً منه سعر الافتتاح للسهم في بداية الشهر، مضافاً إليه التوزيعات النقدية، مقسوماً على سعر الافتتاح (Jordan and Miller, 2009).

ويمكن احتساب العائد السوقي الفعلي R_{it} للسهم حسب المعادلة رقم (٢).

$$R_{it} = [(P_{it} - P_{it-1}) + Div] / P_{it-1} \dots\dots\dots(2)$$

R_{it} = العائد السوقي الفعلي لسهم الشركة i في الشهر t .

P_{it} = سعر الإغلاق لسهم الشركة i في نهاية الشهر t .

P_{it-1} = سعر الافتتاح لسهم الشركة i في بداية الشهر t .

Div = حصة السهم من التوزيعات.

أما طريقة احتساب العائد السوقي الفعلي للسهم في الدراسة الحالية فقد تم عن طريق استبعاد الأرباح الموزعة على الأسهم بسبب عدم وجود توزيعات أرباح شهرية للشركات عينة الدراسة، كما أن العديد من الدراسات (ابو نصار والديبي، ٢٠٠٢)، (Phong, 2012)، قامت في هذا المجال باستبعاد توزيعات الأرباح النقدية عند احتساب العائد السوقي الفعلي، وبذلك تصبح المعادلة المستخدمة لاحتساب العائد السوقي للسهم في الدراسة الحالية هي المعادلة رقم (٣) بدل المعادلة رقم (٢).

$$R_{it} = [(P_{it} - P_{it-1}) / P_{it-1}] \dots\dots\dots(3)$$

٢. احتساب العائد المتوقع للسهم لكل شركة (ER_{it}):

ولغرض احتساب العائد المتوقع للسهم ER_{it} لكل شركة قام الباحثان باستخدام المنهج الذي اتبعه كل من (Brown and Warner, 1980) و (Michelson et al., 2000) وبالاعتماد على بيانات العائد الفعلي R_{it} باستخدام أنموذج السوق (Market Model) حيث تم إجراء انحدار بطريقة المربعات الصغرى (ols) بين عائد السهم الفعلي R_{it} وعائد السوق R_{mt} وكان عائد السوق R_{mt} هو المتغير المستقل وعائد السهم الفعلي R_{it} هو المتغير التابع كما هو مبين في المعادلة رقم (٤)، وفي ضوء ذلك تم الحصول على قيمة المقطع الثابت α_i وإيجاد الميل β_i من أجل تعويضهما في المعادلة رقم (٥) وذلك للحصول على القيم المتوقعة لعائد السهم ER_{it} .

$$R_{it} = \alpha_i + \beta_i R_{mt} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(4)$$

R_{it} = العائد السوقي الفعلي لسهم الشركة i في الشهر t . (كما

كانت الشركة غير ممهدة، وأعطى قيمة (١) إذا كانت الشركة كبيرة الحجم و(صفر) إذا كانت الشركة صغيرة الحجم، وأعطى قيمة (١) إذا كانت الشركة مصنفة ضمن قطاع الصناعة و(٢) إذا كانت مصنفة ضمن قطاع الخدمات.

AR_{it} = العوائد السوقية غير العادية للأسهم.

٢. تعاملت الدراسة مع تمهيد الدخل والحجم ونوع القطاع كمتغيرات وهمية (Dummy Variables) عند اختبار الفرضية الرابعة، وأعطى قيمة (١) إذا كانت الشركة ممهدة و(صفر) إذا

$$CAAR_{it} = \beta_0 + \beta_1 SMOOTH_{it} + \beta_2 SIC_{it} + \beta_3 SIZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

$CAAR_{it}$ = متوسط العوائد السوقية غير العادية التراكمية.

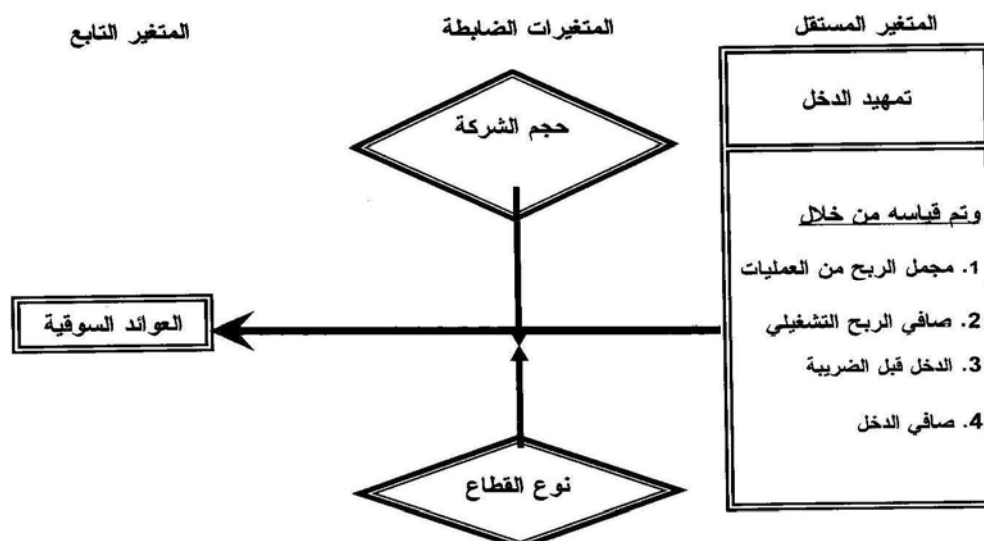
$SMOOTH_{it}$ = يعطى واحد للشركة الممهدة وصفر للشركة غير الممهدة.

SIC_{it} = يعطى واحد للشركة الصناعية واثنان للشركة الخدمية.

$SIZE_{it}$ = يعطى واحد للشركة الكبيرة وصفر للشركة الصغيرة.

ε_{it} = الخطأ العشوائي، والذي يتصف بالمتوسط المساوي للصفر، والتباين الثابت.

والشكل رقم (١) يوضح الأنموذج المحدد أعلاه.



الشكل ١. أنموذج الدراسة

تم دراسة جميع الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية التي انطبقت عليها الشروط التالية:

١. تم التداول في أسهما خلال فترة الدراسة ولمدة ثلاث سنوات على الأقل.

٢. أن لا يكون قد حدث للشركة أحداث غير عادية خلال فترة الدراسة مثل الاندماج، أو توزيع أسهم مجانية، أو تجزئة قيمة السهم، لتأثير هذه العمليات على احتساب متغيرات الدراسة.

٣. الانتظام بنشر القوائم المالية، وتوافر البيانات المحاسبية وأسعار الإغلاق الشهرية لأسهم الشركات موضع الدراسة لحساب متغيرات الدراسة.

وبعد دراسة البيانات واستبعاد الشركات غير المستوفية

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، للفترة من عام ١٩٩٦ (بداية فترة الدراسة) ولغاية ٢٠٠٥ والتي بلغ عددها (٦٥) شركة صناعية و(٦٧) شركة خدمية، وبالتالي يتكون مجتمع الدراسة من (١٣٢) شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ولقد تم استثناء قطاعي التأمين والبنوك، نظراً لطبيعتهما الخاصة.

عينة الدراسة

المطلقة من النسبة الناتجة من قسمة معامل الاختلاف للتغير في الدخل على معامل الاختلاف للتغير في المبيعات، ففي حالة كون القيمة (الناتج) تساوي واحد أو أقل، لأي ثلاثة متغيرات على الأقل من المتغيرات الأربعة للدخل المستخدمة في الدراسة، تصنف الشركة على أنها ممهدة للدخل، بمعنى آخر عندما يكون معامل الاختلاف للتغير في المبيعات أكبر من معامل الاختلاف للتغير في الدخل أو يساويه تكون الشركة ممهدة لدخلها. وكما اشرنا سابقاً في الدراسة فقد استخدم أربعة مقاييس للدخل والتي تمثل أكثر المتغيرات احتمالاً لمحاولة تمهيد الدخل وهي: مجمل الربح (GP)، وصافي الربح التشغيلي (NOI)، والدخل قبل الضريبة (IBT)، وصافي الدخل (NI).

وقد أظهرت نتائج التحليل وجود ظاهرة سلوك تمهيد الدخل لدى بعض الشركات التي خضعت لبياناتها للفحص، حيث نلاحظ من الجدول رقم (١) أن عدد الشركات التي قامت بتمهيد دخلها باستخدام متغير واحد على الأقل من المتغيرات الأربعة ((GP)، (NOI)، (IBT)، (NI)) تساوي (٣٧) شركة، منها (٢١) شركة في قطاع الصناعة ونسبة (٤٨%) من مجموع الشركات الصناعية، وهي تشكل تقريباً نصف الشركات الصناعية التي قامت بالتمهيد في متغير واحد على الأقل، و(١٧) شركة في قطاع الخدمات ونسبة (٦٥%) من مجموع الشركات الخدمية، وهي تشكل تقريباً ثلثي الشركات الخدمية.

وقد بلغ عدد الشركات التي قامت بالتمهيد باستخدام متغيرين فقط من المتغيرات الأربعة السابقة (١٥) شركة، منهم (٨) شركات صناعية، و(٧) شركات خدمية. أما عدد الشركات التي قامت بالتمهيد باستخدام جميع المتغيرات الأربعة ((GP)، (NOI)، (IBT)، (NI)) فكان عددها (١٥) شركة، منها (٧) شركات صناعية، و(٨) شركات خدمية. أما الشركات التي قامت باستخدام متغير واحد فقط كانت محدودة، حيث بلغت (٣) شركات فقط منها شركتان صناعيتان تشكلان نسبة (١٠%) من الشركات الصناعية الممهدة، وشركة واحدة فقط خدمية، شكلت (٦%) من الشركات الخدمية الممهدة لدخلها.

للشروط المحددة أعلاه، بلغ عدد الشركات التي انطبقت عليها شروط الدراسة وبالتالي استخدمت في الدراسة (٧٠) شركة منها (٤٤) شركة صناعية و(٢٦) شركة خدمية، وبناء على ذلك تم استبعاد (٢٤) شركة لم تتوفر بياناتها لحساب متغيرات الدراسة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، منها (١٥) شركة أنشئت حديثاً أو تحولت صفتها القانونية إلى مساهمة عامة. كما تم استبعاد الشركات التي تم دمجها وباللغة (١٨) شركة، واستثنيت بيانات الشركات التي وزعت أسهم مجانية أو جزئت أسهمها وباللغة (١٨) شركة. وأخيراً، تم استبعاد شركتين لم تنته سنواتهما المالية في ١٢/٣١.

فترة الدراسة

غطت الدراسة فترة عشر سنوات تمتد من (١٩٩٦-٢٠٠٥).

أسلوب جمع البيانات

للحصول على البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة تم الاستعانة بالمصادر التالية:

١. المراجع والدوريات المتخصصة.
٢. التقارير المالية السنوية للشركات المتوفرة لدى وزارة الصناعة والتجارة.
٣. البيانات المالية المنشورة عن الشركات موضع الدراسة المدرجة والمتوفرة على موقع بورصة عمان للأوراق المالية.
٤. التقارير السنوية لبورصة وهيئة عمان للأوراق المالية المتوفرة خلال فترة الدراسة.

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

تصنيف الشركات الأردنية إلى ممهدة للدخل أو غير

ممهدة للدخل

تم استخدام نموذج (Eckel) لتصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة لدخلها، والذي يعتمد على استخراج مؤشر التمهيد Smoothing Index (si) لكل شركة وذلك بناء على القيمة

الجدول (١) عدد الشركات الممهدة وفقاً لعدد متغيرات التمهيد

البيان	العدد الكلي	الشركات الممهدة في متغير واحد على الأقل		ممهدة بمتغيرين فقط (٥٠%)		ممهدة بثلاثة متغيرات فقط (٧٥%)		ممهدة بأربعة متغيرات (١٠٠%)	
		نسبتها	عددتها	نسبتها	عددتها	نسبتها	عددتها	نسبتها	عددتها
قطاع الصناعة	٤٤	٢١	٤٨%	٨	٣٨%	٤	١٩%	٧	٣٣%
قطاع الخدمات	٢٦	١٧	٦٥%	٧	٤١%	١	٦%	٨	٤٧%

الممهدة إلى مجموع الشركات قد وصلت إلى (٣٠%) في قطاع الصناعة أي كانت تقترب من الثلث ولكن لم تتجاوزها، و(٤٦%) في الشركات الخدمية كما نلاحظ أنها تقترب من النصف لكن لم تتجاوزها أيضاً.

وعند استخدام القيمة المطلقة لمؤشر التمهيد في الدخل قبل الضريبة كمقياس لتمهيد الدخل نجد أن نسبة الشركات الممهدة إلى مجموع الشركات قد وصلت إلى (٣٤%) في قطاع الصناعة وهي مشابهة للنسبة حسب المقياس الأول، و(٤٢%) في الشركات الخدمية وهي أقل نسبة وصلت إليها بالمقارنة مع المقاييس الأخرى.

وتظهر نتائج التحليل كما هي ملخصة في جدول رقم (٢) وجوداً لسلوك تمهيد الدخل بين الشركات التي خضعت بياناتها للفحص، فعند استخدام القيمة المطلقة لمؤشر التمهيد في مجمل الربح وصلت نسبة الشركات التي تمهد دخلها إلى (٣٤%) في القطاع الصناعي و(٦٢%) في قطاع الخدمات، مع اتساع فارق في النسبة يساوي (٢٨%) بين القطاعين لصالح قطاع الخدمات، ونلاحظ هنا أن النسبة تجاوزت نصف عدد الشركات الخدمية، وثلث الشركات الصناعية.

وعند استخدام القيمة المطلقة لمؤشر التمهيد في صافي الربح التشغيلي كمقياس لتمهيد الدخل نجد أن نسبة الشركات

الجدول (٢) تصنيف الشركات في قطاعي الصناعة والخدمات حسب الوجود النسبي لسلوك تمهيد الدخل فيها				
مقياس التمهيد	الشركات الممهدة	الشركات غير الممهدة	مجموع الشركات	نسبة الشركات الممهدة
١. مجمل الربح قطاع الصناعة قطاع الخدمات	١٥	٢٩	٤٤	٣٤%
	١٦	١٠	٢٦	٦٢%
٢. صافي الربح التشغيلي قطاع الصناعة قطاع الخدمات	١٣	٣١	٤٤	٣٠%
	١٢	١٤	٢٦	٤٦%
٣. الدخل قبل الضريبة قطاع الصناعة قطاع الخدمات	١٥	٢٩	٤٤	٣٤%
	١١	١٥	٢٦	٤٢%
٤. صافي الدخل قطاع الصناعة قطاع الخدمات	١٦	٢٨	٤٤	٣٦%
	١٢	١٤	٢٦	٤٦%
٥. المقياس المركب** قطاع الصناعة قطاع الخدمات	١١	٣٣	٤٤	٢٥%
	٩	١٧	٢٦	٣٥%

** تعتبر الشركة حسب المقياس المركب ممهدة إذا أظهرت ثلاثة مقاييس للدخل على الأقل من المقاييس الأربعة ((GP)، (NOI)، (IBT)، (NI)) أن الشركة تمهد دخلها، ويتم استبعاد الشركات التي تظهر التمهيد في مقياس واحد أو مقياسين معاً.

الأربعة منفردة في قطاع الصناعة تقترب من ثلث الشركات، وبالنسبة لقطاع الخدمات كانت تقترب من النصف وفي بعض المقاييس تجاوزتها، مما يدل على انتشار ظاهرة تمهيد الدخل لدى الشركات الخدمية بشكل أكبر من الشركات الصناعية. وحتى تعطي مقاييس تمهيد الدخل مزيداً من الصدق في الاختيار، فإنه مع وجود أكثر من مقياس للدخل فيمكن على أساس أي منهم الحكم بوجود سلوك تمهيد الدخل، فكان لا بد

وعند استخدام القيمة المطلقة لمؤشر التمهيد في صافي الدخل كمقياس لتمهيد الدخل نجد أن نسبة الشركات الممهدة إلى مجموع الشركات قد وصلت إلى (٣٦%) وهي تعتبر أعلى نسبة تمهيد في قطاع الصناعة، و(٤٦%) في الشركات الخدمية وهي مشابهة للنسبة التي حصلت عليها باستخدام صافي الربح التشغيلي. وبشكل عام نلاحظ أن نسبة التمهيد حسب مقاييس الدخل

القطاعين إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (p-value) (0.05)، أو أقل. وباستقراء البيانات التي يعرضها الجدول رقم (3) والخاصة بهذه الفرضية، يلاحظ أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند اعتماد المقياس الأول للتمهيد والمتمثل في مجمل الربح، فوصلت قيمة مربع كاي إلى (4.990) وقيمة (p-value) تساوي (0.025) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين، وهذا يعني أن هناك أثراً لنوع القطاع على سلوك تمهيد الدخل باستخدام متغير مجمل الربح كمقياس للتمهيد. أما باقي مقاييس التمهيد الأخرى فلم تظهر نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الشركات الخاضعة للدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين القطاعين، حيث كانت قيمة (p-value) أكبر من (0.05).

ويمكن تفسير وجود فروقات بين القطاعين في تمهيد الدخل عند استخدام قيم مجمل الربح كمقياس للتمهيد إلى أن بعض الشركات في قطاع الخدمات كانت إيراداتها تساوي مجمل ربحها بسبب عدم وجود تكلفة بضاعة مباعه لديها، وهذه من سمات الشركات الخدمية، مما ظهر أنها تمهد بشكل أكبر في هذا المقياس من المقاييس الأخرى.

في ضوء هذه النتيجة فإنه يمكن قبول الفرضية الأولى جزئياً وذلك فيما يتعلق بمقياس تمهيد الدخل المعتمد على مجمل الربح، وبالمقابل رفض الفرضية بوجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الشركات في قطاع الصناعة والشركات في قطاع الخدمات وسلوك تمهيد الدخل فيها باستخدام مقاييس تمهيد الدخل الأخرى.

من الدمج بين المقاييس الأربعة في مقياس واحد مقبول ومعقول يعتمد في الأساس على تصنيف الشركات من ضمن الشركات الممهدة إذا أظهرت ثلاثة مقاييس للدخل على الأقل من المقاييس الأربعة ((GP)، (NOI)، (IBT)، (NI))، أن الشركة تمهد دخلها، ويتم استبعاد الشركات التي تظهر التمهيد في مقياس واحد أو مقياسين معاً، وبذلك فإن هذا المقياس المركب يحصر سلوك التمهيد في الشركات التي تمارس التمهيد بشكل واضح. وحسب المقياس الأخير المركب فقد كان عدد الشركات الممهدة لدخلها (20) شركة تتوزع بين قطاعي الصناعة والخدمات، فبلغ عدد الشركات الممهدة في قطاع الصناعة (11) شركة وبنسبة (25%)، أما الشركات الممهدة في قطاع الخدمات فقد وصلت إلى (9) شركات وبنسبة (30%)، أي أن ربع الشركات الصناعية ممهدة لدخلها وأكثر من ثلث الشركات الخدمية ممهدة لدخلها.

اختبار الفرضية الأولى: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين الشركات في قطاع الصناعة والشركات في قطاع الخدمات فيما يتعلق بسلوك تمهيد الدخل

إن الغاية من هذه الفرضية هو اختبار أثر نوع القطاع الذي تنتمي له الشركة على ظاهرة سلوك تمهيد الدخل، وذلك باستخدام تصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة والذي تم التوصل إليه في الجزء السابق من هذه الدراسة. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام كاي تربيع (Chi-square)، وبموجب هذا الاختبار يكون هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين

الجدول (3) ملخص نتائج اختبار كاي تربيع (Chi-Square) لمقاييس التمهيد المختلفة في قطاعي الصناعة والخدمات		
P-Value	مربع كاي Chi-square	مقياس التمهيد
P=0.025	4.990	1. مجمل الربح قطاع الصناعة قطاع الخدمات
P=0.161	1.963	2. صافي الربح التشغيلي قطاع الصناعة قطاع الخدمات
P=0.492	0.473	3. الدخل قبل الضريبة قطاع الصناعة قطاع الخدمات
P=0.419	0.653	4. صافي الدخل قطاع الصناعة

		قطاع الخدمات
		٥. المقياس المركب**
		قطاع الصناعة
		قطاع الخدمات
P=٠.٣٩٠	٠.٧٤٠	

أولاً: اثر متوسط المبيعات على تمهيد الدخل

يتبين من خلال نتائج (t-test) المعروضة في جدول رقم (٤) أن هناك فرقاً في حجم الإيرادات للشركات الممهدة وغير الممهدة في قطاعي الصناعة والخدمات، حيث بلغت قيمة (t) (٠.١٧٩) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٥%)، وقد بلغ متوسط حجم الشركات الممهدة (٤,٣٨١,١٢٠) بانحراف معياري (٤,٢٥٥,١٤٦) في حين بلغ متوسط حجم الشركات غير الممهدة لدخلها (٢٢,٢٤٠,٢١٥) بانحراف معياري (٥٨,٥٣٦,٩٨٧)، حيث يتبين أن حجم الشركات الممهدة كان أقل من حجم الشركات غير الممهدة لدخلها بحوالي (١٧,٨٥٩,٠٩٥).

وعند إجراء اختبار للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة في قطاع الصناعة، بلغت قيمة (t) (-١.٠٧٢) بمستوى دلالة (٠.٢٩٠) وهي أكبر من (٥%) وهذا يعني أنها غير دالة إحصائياً بمعنى لا يوجد فرق بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة لدخلها، حيث بلغ متوسط حجم الشركات الممهدة (٥,٢١٣,٥٧٩) بانحراف معياري (٤,٥٣٤,٥٤٣)، ومتوسط الشركات غير الممهدة (٢١,٥٧٤,٢٦٨) بانحراف معياري (٥٠,١٧٠,٨٤٦).

أما في قطاع الخدمات فقد بلغ متوسط حجم الشركات الممهدة (٣,٣٦٣,٦٧١)، بانحراف معياري (٣,٨٩٦,٤٤٨)، ومتوسط حجم الشركات غير الممهدة (٢٣,٥٣٢,٩٣٧) بانحراف معياري (٧٣,٨٧١,٣٧٤)، وقد بلغت قيمة (t) (-٠.٨١١) بمستوى دلالة أكبر من (٥%)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة في هذا القطاع.

اختبار الفرضية الثانية: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الممهدة للدخل وحجم الشركات غير الممهدة للدخل

سيتم من خلال هذه الفرضية اختبار تأثير حجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل. وفي سبيل اختبار هذه الفرضية تم تصنيف الشركات إلى شركات كبيرة وشركات صغيرة تبعاً لحجمها حيث تم ترتيب الشركات تصاعدياً من الأقل حجماً إلى الأكبر حجماً، واعتبرت الشركات التي تزيد عن الوسيط شركات كبيرة الحجم والتي تقل عن الوسيط شركات صغيرة الحجم. وقد تم الاعتماد على ثلاثة مقاييس للحجم، هي: (١) متوسط المبيعات والإيرادات، (٢) ومتوسط إجمالي الموجودات، (٣) ومتوسط إجمالي القيمة السوقية للشركة. وقد بلغ الوسيط للمبيعات السنوية للشركات عينة الدراسة (٤,١٧٦,٠٦٥) دينار سنوياً، ولمتوسط إجمالي الموجودات (٨,٢٨٢,١٢٣) دينار سنوياً، ولمتوسط القيمة السوقية (٧,١٢٤,٢٥٠) دينار.

ولاختبار مدى وجود اختلافات إحصائية بين حجم الشركات الممهدة والشركات غير الممهدة لدخلها، تم استخدام اختبار (t-test)، وذلك استناداً إلى القاعدة التي تفيد بأنه إذا زاد عدد المشاهدات في العينة عن (٣٠)، (n > ٣٠) فإن البيانات تؤول نحو التوزيع الطبيعي (Sekaran, 2011). وبما أن عدد المشاهدات في عينة الدراسة أكبر من (٣٠)، فإن افتراض التوزيع الطبيعي صالح للاستخدام مما يسمح باستخدام اختبار (t-test).

يعرض الجدول رقم (٤) ملخص لنتائج اختبار (t-test) للشركات الممهدة وغير الممهدة لدخلها باستخدام مقاييس الحجم المستخدمة في الدراسة.

الجدول (٤) ملخص نتائج اختبار (t-test) للشركات الممهدة وغير الممهدة لدخلها باستخدام ثلاثة مقاييس للحجم				
مستوى الدلالة	قيمة (t-test)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقاييس الحجم
				١. متوسط المبيعات
				قطاع الصناعة
				الممهدة
٠.٢٩٠	١.٠٧٢-	٤,٥٣٤,٥٤٣	٥,٢١٣,٥٧٩	غير الممهدة
		٥٠,١٧٠,٨٤٦	٢١,٥٧٤,٢٦٨	قطاع الخدمات
				الممهدة
٠.٤٢٦	٠.٨١١-	٣,٨٩٦,٤٤٨	٣,٣٦٣,٦٧١	غير الممهدة
		٧٣,٨٧١,٣٧٤	٢٣,٥٣٢,٩٣٧	

القطايع معاً			
٠.٠٣٧.	*٠.١٧٩	٤,٢٥٥,١٤٦	٤,٣٨١,١٢٠
		٥٨,٥٣٦,٩٨٧	٢٢,٢٤٠,٢١٥
٢. متوسط إجمالي الموجودات			
قطاع الصناعة			
٠.٤٢٨	٠.٨٠١-	١٤,٢٩٧,٩٦٧	١٤,٤٨٧,٩٦٣
		٩٤,٢٤٥,٣١٩	٣٧,٥٠٢,٣٥٦
قطاع الخدمات			
٠.٤٧٣	٠.٧٢٩-	٣٠,٧١٥,٦٤٢	٢٠,٦٠٧,٠٤٩
		١٢٩,٢٦٨,٠٢٠	٥٢,٧٦٣,٨٣٠
القطايع معاً			
٠.٢٩٥	١.٠٥٦-	٢٢,٦٨٤,٦٤٣	١٧,٢٤١,٥٥٢
		١٠٦,٣٥٠,٠٧٥	٤٢,٦٩١,٢٥٧
٣. متوسط إجمالي القيمة السوقية			
قطاع الصناعة			
٠.٤٢٢	٠.٨١٠-	١٠,٧٥٢,٧٠٥	١١,٦١٥,٧٤٩
		٩٨,٧٨٥,٨٨٣	٣٥,٩٨٣,٥٢٧
قطاع الخدمات			
٠.٤٨٢	٠.٧١٥-	٣٢,٥٥٨,٨١٤	٢٤,٠٢١,٢٨٤
		٢٠٤,٥٨٠,١١٨	٧٣,٥٥٥,٩٤٨
القطايع معاً			
٠.٣٣١	٠.٩٨٠-	٢٣,٣٩٤,٣٤١	١٧,١٩٨,٢٤٠
		١٤٢,٦٩٧,٣٦٤	٤٨,٧٥٨,١٥٠

*مستوى دلالة (٥%).

أظهرت نتائج التحليل كما هي ملخصة في الجدول رقم (٤) أن متوسط إجمالي القيمة السوقية للشركات الممهدة لدخلها في قطاع الصناعة والخدمات والقطايع معاً كانت (١١,٦١٥,٧٤٩)، (٢٤,٠٢١,٢٨٤)، (١٧,١٩٨,٢٤٠) على التوالي، أما مستوى المعنوية لقيمة (t) في قطاع الصناعة فبلغ (٠.٤٢٢)، وفي قطاع الخدمات (٠.٤٨٢)، وفي القطاعين معاً (٠.٣٣١). وهي أكبر من (٥%) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب مقياس متوسط إجمالي القيمة السوقية. وبالاعتماد على النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الثانية، نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة لدخلها باستخدام كل من متوسط المبيعات ومتوسط الموجودات ومتوسط القيمة السوقية، أي لا يمكن الحكم بأن سلوك تمهيد الدخل يزداد مع زيادة الحجم أو العكس. ويستنتج من النتيجة السابقة وجود اختلافات بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة وذلك في حالة استخدام متوسط المبيعات كمقياس لحجم الشركة عند اختبار القطاعين معاً.

ثانياً: أثر متوسط إجمالي الموجودات على تمهيد الدخل
 باستقراء البيانات التي يعرضها الجدول رقم (٤)، يلاحظ عدم وجود فروق معنوية بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل حسب مقياس إجمالي الموجودات، حيث بلغ مستوى المعنوية لقيمة (t) (٠.٤٢٨) لقطاع الصناعة و(٠.٤٧٣) لقطاع الخدمات و(٠.٢٩٥) للقطايع معاً، وهي أكبر من (٥%). وتظهر النتائج أن حجم الشركات الممهدة كان أقل من حجم الشركات غير الممهدة لدخلها بحوالي (٢٣,٠١٤,٣٩٣) في قطاع الصناعة، و(٣٢,١٥٦,٧٨١) في قطاع الخدمات، و (٢٥,٤٤٩,٧٠٥) في القطاعين معاً. وهذه النتيجة تدعونا للقول بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥%) لحجم الشركة مقاساً على أساس متوسط إجمالي الموجودات على اتجاه الشركة إلى تمهيد دخلها.

ثالثاً: أثر متوسط إجمالي القيمة السوقية على تمهيد الدخل

عليها الفرضية والقائمة على إن عملية تمهيد الدخل قد تخفف من عملية التذبذب العالي للدخل بين السنوات المختلفة مما يقلل من المخاطر وبالتالي يحسن من العوائد السوقية غير العادية.

تحليل الانحدار

لغايات دراسة أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية غير العادية التراكمية للشركة، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار. ويبين جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار، حيث أظهر هذا الاختبار وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين تمهيد الدخل والعوائد السوقية غير العادية التراكمية، وبقوة تفسيرية أظهرها معامل التحديد (R^2) بلغت (٨.٢%).

وكذلك ظهرت ذات النتيجة عندما تم قياس أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية التراكمية بإدخال نوع القطاع، فالقوة التفسيرية إلى حد ما كانت متشابهة مع انخفاض في مستوى الدلالة الإحصائية، مما يدل على أن نوع القطاع لم يكن له تأثير واضح، أي لم يعدل كون الشركة صناعية أو خدمة العلاقة بين تمهيد الدخل والعوائد السوقية غير العادية التراكمية.

ولوحظ بأن هذه النتائج قد تغيرت بشكل ملحوظ عندما تم قياس أثر التمهيد على العوائد السوقية غير العادية التراكمية بإدخال حجم الشركة مقاساً بمتوسط المبيعات، حيث وصلت (R^2) إلى (١٢%) وبمستوى دلالة (٠.٠١٥)، وعلى ذلك فإن حجم الشركة (صغيرة أو كبيرة) مقاساً بمتوسط المبيعات عدل (أثر) في العلاقة بين سلوك تمهيد الدخل وبين العوائد غير العادية التراكمية، والتي تدل على قدرة متغير تمهيد الدخل وحجم الشركة في التأثير على تفسير التباين في العوائد السوقية غير العادية التراكمية.

اختبار الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل والعوائد السوقية غير العادية للشركات

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار مدى وجود علاقة بين سلوك تمهيد الدخل والعوائد السوقية غير العادية للشركات. وبشكل عام يتوقع أن يكون هناك أثر إيجابي لسلوك تمهيد الدخل على العوائد السوقية، ويفترض أن يؤثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية غير العادية، نظراً لأن تمهيد الدخل سيحقق نوعاً من الاستقرار في نتيجة أعمال الشركات الممهدة وبالتالي سيخفض من عنصر المخاطرة، مما يؤدي إلى تحقيق الشركات الممهدة لعوائد سوقية تفوق الشركات غير الممهدة، لذا تم استخدام العوائد السوقية غير العادية كمتغير تابع لتمهيد الدخل.

ولاختبار مدى وجود علاقة بين المتغير التابع والمتمثل في متوسط العوائد السوقية غير العادية التراكمية والمتغير المستقل المتمثل في تمهيد الدخل تم استخدام اختبار بيرسون.

الجدول (٥) نتائج اختبار ارتباط بيرسون بين المتغيرات		
المتغيرات	العوائد غير العادية	التمهيد
العوائد غير العادية	١	
التمهيد	$R = *٠.٢٨٧$ $P = ٠.٠٠٨$	١

*مستوى المعنوية 5%.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين المتغيرين تمهيد الدخل والعوائد غير العادية التراكمية قد بلغ (٠.٢٨٧)، عند مستوى دلالة أقل من (٥%)، مما يدل على أن العلاقة بين تمهيد الدخل والعوائد غير العادية التراكمية كانت موجبة وذات دلالة إحصائية. وهذه النتيجة تؤكد القاعدة التي بنيت

الجدول (٦) تحليل الانحدار المتعدد للمتغير المستقل (تمهيد الدخل) والمتغيرات الضابطة (نوع القطاع وحجم الشركة) على المتغير التابع (العوائد السوقية غير العادية التراكمية)				
المتغيرات	F	R^2	Adjusted R^2	sig
التمهيد	*٦.٠٢٤	٠.٠٨٢	٠.٠٦٩	٠.٠١٧
التمهيد x القطاع	*٣.٢١٠	٠.٠٨٩	٠.٠٦١	٠.٠٤٧
التمهيد x الحجم ^(١)	*٤.٤٨٧	٠.١٢	٠.٠٩٣	٠.٠١٥
التمهيد x القطاع x الحجم ^(١)	*٢.٩٩٥	٠.١٢١	٠.٠٨١	٠.٠٣٧
التمهيد x الحجم ^(٢)	٢.٩٩٧	٠.٠٨٣	٠.٠٥٥	٠.٠٥٧
التمهيد x القطاع x الحجم ^(٢)	٢.١٣٤	٠.٠٩٠	٠.٠٤٨	٠.١٠٤
التمهيد x الحجم ^(٣)	٣.١٠٢	٠.٠٨٦	٠.٠٥٨	٠.٠٥٢

٠.٠٩٤	٠.٠٥١	٠.٠٩٣	٢.٢٢٣	التمهيد x القطاع x الحجم ^(٣)
(١) الحجم باستخدام متوسط المبيعات. (٢) الحجم باستخدام متوسط الموجودات. (٣) الحجم باستخدام متوسط إجمالي القيمة السوقية. * مستوى الدلالة (٥%).				

مقبولة إحصائياً.

وقد تبين من خلال قيم بيتا أن متغير التمهيد كان الأكثر أثراً والوحيد ذا الدلالة الإحصائية، حيث بلغت قيمة بيتا المقابلة لهذا المتغير (٠.٢٧٢)، وهي ذات دلالة إحصائية بمستوى (٠.٠٢٣)، وقد تلاه متغير حجم الشركة حيث بلغت قيمته بيتا (-٠.١٨٥)، وأخيراً متغير نوع القطاع الأقل أثراً حيث بلغت قيمة بيتا (٠.٠٤٣). وعندما تم قياس تمهيد الدخل على العوائد السوقية غير العادية التراكمية بإدخال المتغير حجم الشركة والمقاس بمتوسط الموجودات، وحجم الشركة المقاس بمتوسط القيمة السوقية، لم تظهر هناك أي دلالة إحصائية أقل من (٥%) وكانت (R^2) في الحالتين منخفضة. وكذلك عندما تم قياس تمهيد الدخل على المتغير التابع العوائد السوقية غير العادية التراكمية بإدخال المتغيرين (نوع القطاع وحجم الشركة مقاساً بمتوسط الموجودات مرة وحجم الشركة مقاساً بمتوسط القيمة السوقية مرة أخرى)، لم تظهر هناك أي دلالة إحصائية أقل من (٥%) ولم تتجاوز (R^2) (٩.٣%). وبذلك تقبل الفرضية الثالثة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لسلوك تمهيد الدخل على العوائد السوقية غير العادية التراكمية.

ولمزيد من التأكيد تم قياس أثر التمهيد على العوائد السوقية غير العادية التراكمية بإدخال المتغيرين (نوع القطاع وحجم الشركة مقاساً بمتوسط المبيعات)، حيث تبين أن القوة التفسيرية لم تتأثر بشكل ملحوظ مقارنة مع قياس أثر التمهيد على العوائد السوقية بإدخال المتغير حجم الشركة مقاساً بمتوسط المبيعات فقط بدون أخذ المتغير الآخر نوع القطاع، بل أدى إلى انخفاض مستوى الثقة من (٠.٠١٥) إلى (٠.٠٣٧)، مما يدل على أن تأثير نوع القطاع كان محدوداً، وغير ملموس. ويعرض جدول رقم (٧) ملخصاً بنتائج معاملات الانحدار لأنموذج العلاقة بين المتغير المستقل (تمهيد الدخل) والمتغيرات الضابطة (نوع القطاع وحجم الشركة - باستخدام متوسط المبيعات) على المتغير التابع (العوائد السوقية غير العادية التراكمية). وتبين من خلال نتائج هذا التحليل إن مجموع ما يفسره المتغير المستقل في العوائد السوقية غير العادية التراكمية وإدخال المتغيرات الضابطة كان (١٢.١%)، وهي ما عبر عنها معامل التحديد (R^2)، والتي تدل على قدرة متغير تمهيد الدخل في تفسير التباين في العوائد السوقية غير العادية، وقد بينت دلالة هذه القيمة المبينة في جدول رقم (٧) من خلال اختبار (F) والبالغة (٢.٩٩٥) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى (٠.٠٣٧) وهي أقل من (٥%) وتعتبر

الجدول (٧) تحليل الانحدار المتعدد للمتغير المستقل (تمهيد الدخل) والمتغيرات الضابطة (نوع القطاع وحجم الشركة - باستخدام متوسط المبيعات) على المتغير التابع (العوائد السوقية غير العادية التراكمية)				
المتغير	المعامل	بيتا	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الثابت	٠.٠١٩٩٨	-	٠.٣١٨	٠.٧٥١
التمهيد	٠.٠٩٤٧٨	٠.٢٧٢	٢.٣٢٤	٠.٠٢٣
حجم الشركة	-٠.٠٥٨٤٥	-٠.١٨٥	-١.٥٥٧	٠.١٢٤
نوع القطاع	٠.٠١٤٠٣	٠.٠٤٣	٠.٣٥٧	٠.٧٧٢
$R^2 = 0.121$ F-Statistic = 2.995 F-significance = 0.037				

النتائج والتوصيات

لظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الأردنية الصناعية والخدمية. وكذلك أظهرت النتائج أن الشركات الأردنية تقوم بالتمهيد

أظهرت نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات انتشاراً

ذلك إلى أن الشركات غير الممهدة كانت مبيعاتها ضعف الشركات الممهدة بـ (١٢) مرة تقريباً. أما عند فصل القطاعين ودراسة حجم كل قطاع منفرداً فلم يظهر أثر جوهري لحجم الشركة.

أما عند استخدام المقياسين الآخرين لاختبار أثر حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات والقطاعين معاً، فلم يظهر أيضاً أثر جوهري لحجم الشركة على سلوك التمهد، بعكس ما كان متوقعاً من إمكانية وجود الفروق بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة لدخلها.

وقد تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لسلوك تمهد الدخل على العوائد السوقية غير العادية التراكمية. كما أظهرت النتائج أن أثر نوع القطاع على العلاقة بين سلوك تمهد الدخل والعوائد السوقية غير العادية التراكمية لم يكن له أثر ملموس، بينما المتغير حجم الشركة والمقاس بمتوسط صافي المبيعات كان له أثر في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع مما يدل على أن حجم الشركة كبيراً كان أو صغيراً يعدل العلاقة بين تمهد سلوك تمهد الدخل والعوائد السوقية. وقد يكون من أحد أسباب محدودية نسبة معامل التحديد (R^2) بالمقارنة مع الدراسات المماثلة لهذه الدراسة والتي طبقت على السوق الأمريكي، يعود إلى الاختلاف بين الظروف وبيئة الاستثمار في الدول الأوروبية عنها في الأردن، وذلك مما كان له الأثر في اختلاف النتائج بين هذه الدراسة والدراسات المماثلة لها في تلك الدول. فالسوق الأردني يتأثر بالمضاربات أحياناً، وبدعم عقلانية الاستثمار المبني على الطرق العلمية السليمة في اتخاذ القرار الاستثماري، والتأثر بالإشاعات، وعدم الاعتماد على القوائم المالية كجزء من اتخاذ القرار الاستثماري لديه.

في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان أصحاب العلاقة من مستثمرين ومحللين ماليين وجهات حكومية ومدقي الحسابات بما يلي:

١. فيما يتعلق بالمحللين والمستثمرين يوصي الباحثان أن تقوم هذه الأطراف بعدم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة كأرقام مسلم بها لغايات الاستثمار وكشركات مستقرة من حيث الأرباح، وذلك كون هذا الاستقرار قد يكون ناتجاً عن ممارسة لتمهد الدخل تلبية لأهداف الإدارة بمختلف مستوياتها ومكوناتها.
٢. أما فيما يتعلق بالجهات الحكومية الممثلة تحديداً بدائرة ضريبة الدخل، فإن عملية تمهد الدخل تؤثر بصورة مباشرة في الأرباح المعترف بها الخاضعة لضريبة الدخل، وبالتالي فإن الأرباح المعترف بها قد لا تكون ممثلة لحقيقة الوضع المالي للشركة وهذا يؤثر في عدالة وشفافية هذه القوائم

باستخدام مقاييس الدخل المختلفة، حيث تقوم الشركات الصناعية بالتمهد في مجمل ربحها من خلال تقييم مخزون آخر المدة، بالإضافة إلى الصفقات التي تتم آخر الفترة المالية، وآلية التعامل معها من حيث تحديد تاريخ إدخالها إلى سجلات الشركة بما يخدم أغراض الإدارة، فتقييم المخزون يتأثر بصفقات آخر المدة وبأسلوب التقييم. وكذلك تلجأ إدارة الشركة بالتمهد في مجمل الربح من أجل التأثير على مقاييس الدخل الأخرى بالزيادة أو النقصان وفقاً لرغبة الإدارة.

أما تفسير وجود سلوك تمهد الدخل باستخدام مقياس صافي الربح التشغيلي في الشركات الصناعية والخدمية، فهذا بهدف إقناع ذوي المصالح المختلفة بأن الشركة تمارس عملها الأساسي بنجاح وينسب نمو شبه ثابتة، مما يخفف مخاطر الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين. وقد ظهر ما نسبته (٣٧%) من الشركات في قطاعي الصناعة والخدمات تمهد دخلها باستخدام المقياس الثالث والمتمثل في الربح قبل الضريبة عن طريق استغلال مكاسب وخسائر البنود غير المتكررة من خلال توقيت الاعتراف بدخل بيع الأصول الثابتة من أجل التأثير على الربح قبل الضريبة، وذلك للتأثير بدوره على صافي الربح النهائي بالزيادة أو النقصان حسب غاية ورغبة الإدارة.

وجدير بالملاحظة أنه عند البحث في اختبار العلاقة بين نوع القطاع وسلوك تمهد الدخل، أظهرت نتائج الدراسة الاختلاف بين القطاعين فقط عند استخدام مجمل الربح كمقياس للتمهد، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن بعض الشركات الخدمية كانت إيراداتها تساوي مجمل ربحها بسبب عدم وجود تكلفة بضاعة مبيعة لديها، وهذه من سمات الشركات الخدمية، مما ظهر أنها تمهد في مجمل ربحها أكثر من المقاييس الأخرى.

باستخدام (صافي الدخل التشغيلي والربح قبل الضريبة وصافي الدخل) اختلافاً جوهرياً بين القطاعين وتمهد الدخل، وقد يدل ذلك أنه بالرغم من وجود خصائص متميزة لكلا القطاعين، إلا أنه لا يشكل سبباً جوهرياً لاختلاف سلوك التمهد بينهما، وبالتالي يصبح الفصل بين شركات القطاعين عند دراسة سلوك التمهد غير ذي فائدة.

وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس لقياس حجم الشركة للتأكد من وجود أثر لحجم الشركة على سلوك تمهد الدخل وهي (متوسط المبيعات، ومتوسط إجمالي الموجودات، ومتوسط القيمة السوقية)، وقد أظهرت النتائج أن هناك فروقاً جوهرياً بين أحجام الشركات الممهدة وغير الممهدة في القطاعين معاً باستخدام متوسط المبيعات كمقياس للحجم ويعود السبب في

٣. كما يوصي الباحثان مدققي الحسابات بضرورة الالتزام ببذل العناية المهنية المعقولة في جميع مراحل التدقيق، وأن يكون المدقق حذراً ومتيقظاً وعدم غض النظر عن أية أدلة تثبت تلاعب الإدارة بالأرباح لاعتبارات تتعلق بتمهيد الدخل.

بالإضافة إلى عدم عدالة تحصيلات ضريبة الدخل في مواعيدها الحقيقية. وهذا يؤثر في سلامة وضع الموازنة العامة للدولة. وهذا يتطلب توخي الدقة وإجراء المزيد من التحليل المالي للقوائم المالية المقدمة من قبل الشركات وبغض النظر عن رأي مدققي الحسابات، وذلك كون هذه الدراسة قامت على دراسة البيانات المالية المدققة.

المراجع

تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية، مجلة الإدارة العامة، ٣٨(٢): ٣٧٣-٤١٣.

Albrecht, W.D. and Richardson, F.M. 1990. Income smoothing by economy sector, *Journal of Business Finance and Accounting*, 17(5): 713-730.

Anthony, J. H., and K. Ramesh. 1992. Association Between Accounting Performance Measures and Stock Prices, *Journal of Accounting and Economics*, 15: 203-227.

Acharya. V. V. and B. M. Lambrecht. 2011. A Theory of Income smoothing When Insiders Know More Than Outsiders, *Working Paper*, National Bureau of Economic Research.

Ashari, N., Koh, H.C., Tan, S. L. and Wong, W. H. 1994. Factors affecting income smoothing among listed companies in Singapore, *Accounting and Business Research*, 24(96): 291-301.

Bagnoli, M. and S. G. Watts. 2010. Oligopoly, Disclosure and Earnings Management. *The Accounting Review*, 85 (4): 1191-1214.

Ball, R. and Brown, P. 1968. An empirical evaluation of accounting income numbers, *Journal of Accounting Research*, 6 (2):159-178.

Ball, R. and Kothari, S.P. 1991. Security returns around the earnings announcements. *Accounting Review*, 66(4): 718-731.

Barton, J. and Simko, P.J. 2002. The balance sheet as an earnings management constraint, *The Accounting Review*, 77 (4): 1-27.

Bartov, E. 1993. The timing of asset sales and earnings manipulation, *The Accounting Review*, 68 (4): 840-855.

Bauwhede, H. V. and Willekens. M. 2000. Earnings management and institutional differences: Literature Review and Discussion, *Tijdschrift Voor Iconomie en Management*, 45(2): 189-212.

أبو نصار، محمد وجمعة حميدات، ٢٠١٣، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

أبو نصار، محمد ومأمون الدبيعي، ٢٠٠٢، المضمون المعلوماتي للعناصر الرئيسة قائمة الدخل، مجلة دراسات: العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد رقم (٢٩) العدد (٢)، ٢٧٨ - ٢٩٦.

جهماني، عمر عيسى، ٢٠٠١، سلوك تمهيد الدخل في الأردن. المجلة العربية للمحاسبة، ٤(١): ١٠٤ - ١٤٢.

الداعور، جبر ومحمد عابد، ٢٠٠٩، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد رقم (١٧) العدد (١)، ص ٨٠٩ - ٨٤٥.

الدبيعي، مأمون ومحمد أبو نصار، ١٩٩٩، مواصفة العلاقة بين العوائد السوقية والأرباح المحاسبية للشركات المساهمة الأردنية، مجلة دراسات: العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد رقم (٢٦)، العلوم الإدارية، العدد (٢)، ص ٣١٢ - ٣٢٩.

عواد، بهاء صبحي، ٢٠١١، أثر إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

الفاضل، مؤيد محمد علي، ٢٠٠١، أثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية للأسهم دراسة ميدانية في العراق. المجلة العربية للمحاسبة، ٤(١): ٧٨-١٠١.

قرعان، سناء صالح، ٢٠٠٥، العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

المومني، محمد عبد الله، ٢٠٠٦، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

هويدي، علي محمد حسن، ١٩٩٨، دراسة اختباريه لبعض محددات

- Accounting Review*, 56(3): 574-586.
- Luqman, R.A., and Fakhar, S. 2012. An association between income smoothing, income tax and profitability ratios in Karachi stock exchange: An empirical investigation, *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 9(3): 986-990.
- Martinez, A.L. and M.A.R, Castro. 2011. The Smoothing Hypothesis, Stock Returns and Risk in Brazil, *Brazilian Administration Review*, 1(8), 1-20.
- Matsuura, S. 2008. On The Relation between Real Earnings Management And Accounting Earnings Management: Income Smoothing Perspective, *Journal of International Business Research*, 7(3): 63-77.
- Michelson, S. E., Jordan-Wagner, J. and Wootton, C. W. 1995. A market based analysis of income smoothing, *Journal of Business Finance and Accounting*, 22(8): 1179-1193.
- Michelson, S. E., Jordan-Wagner J. and Wootton, C.W. 2000. The relationship between the smoothing of reported income and risk-adjusted returns, *Journal of Economics and Finance*, 24(2): 141-159.
- Michelson, S. E., Jordan-Wagner, J. and Wootton, C. W. 2001. Accounting income smoothing and stockholder wealth, *Journal of Applied Business Research*, 10(3):96-110.
- Mohammadi, S. and Mohammad, M. M. 2012. The effect of cash holdings on income smoothing, *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 2(4): 523-532.
- Moses, O. D. 1987. Income smoothing and incentives: Empirical tests using accounting changes, *The Accounting Review*, 62(2): 358-377.
- Phong, N. A. 2012. Liquidity and Expected Stock Returns Listed on Vietnamese Stock Market, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, 48: 151-157.
- Ronen, J. and Sadan, S. 1975. Classificatory smoothing: Alternative income models. *Journal of Accounting Research*, 13(1): 133-149.
- Ronen, J. and S. Sadan. 1981. Smoothing income numbers: Objectives, means, and implications, *Mass.: Addison-Wesley*.
- Sekaran, Uma. 2010. *Research Methods for Business - A Skill Building Approach*, 5th Edition. John Wiley and Sons.
- Sweeney, A.P. 1994. Debt covenant violations and managers' accounting response. *Journal of Accounting and Economics*, 17(3): 281-308.
- Beidleman, C. R. 1973. income smoothing: The Role of Management, *The Accounting Review*, 39 (4): 653-678.
- Brown, S.J. and Warner, J.B. 1980. Measuring security price performance, *Journal of Financial Economics*, 8: 205-258.
- Chung, R., Firth, M. and Kim, J. 2002. Institution monitoring and opportunistic earnings management, *Journal of Corporate Finance*, 8: 29 - 48.
- Copeland, R.M. and Licastrro, R. D. 1968. A note on income smoothing, *The Accounting Review*, 43(3): 540-545.
- Copeland, R.M. 1968. Income smoothing, *Journal of Accounting Research*, Empirical Research in Accounting, Supplement 6 (3): 101-116.
- DeFond, M.L. and park, C.W. 1997. Smoothing income in anticipation of future earnings, *Journal of Accounting and Economics*, 23(2): 115 - 139.
- Eckel, N. 1981 The income smoothing hypothesis revisited, *Abacus*, 17(1): 28-40.
- Fern, R.H., Brown, B. and Dickey, S.W. 1994. An empirical test of politically-motivated income smoothing in the oil refining industry, *Journal of Applied Business Research*, 10(1): 92 - 99.
- Fudenberg, D. and Tirole, J. 1995. A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents, *Journal of Political Economy*, 103(1): 75-93.
- Givoly, D. and Ronen, J. 1981. 'Smoothing' manifestations in fourth quarter results of operations: Some empirical evidence, *Abacus*, 17(2): 174-193.
- Gordon, M.J. 1964. Postulates, principles and research in accounting, *The Accounting Review*, 39(2): 251-263.
- Hejazi, R. Zinat, A., Mehdi, S. and Fahime, E. 2011. The Impact of Earnings Quality and Income Smoothing on the Performance of Companies Listed in Tehran Stock Exchange, *International Journal of Business and Social Science*, 17(2): 193-197.
- Hepworth, S.R. 1953. Periodic income smoothing, *The Accounting Review*, 28(1): 32-39.
- Hussin, W. N. and Ripain, N. 2003. IPO profit guarantees and income smoothing, *Journal Analysis*, 10(2): 119-137.
- Jordan, B. D. and Thomas Miller, T. W. 2009. *Fundamentals of investments: valuation and management*, Fifth Edition, McGraw-Hill.
- Kamarudin, K. A. B., Ismail, W. A. B. W., and Ibrahim, M. K. 2003. Market perception of income smoothing practices: Malaysian Evidence, *Working Paper*.
- Koch, B.S. 1981. Income smoothing: An experiment, *The*

Tucker, J. W. and zarowin, P. a. 2006. Does income smoothing improve earnings informativeness?. *Accounting Review*, 81(1): 251-270.

Taktak, N. B. Ridha, S. and Pascal, D. 2010. Income Smoothing Practices: Evidence from Banks Operating in OECD Countries, *International Journal of Economics and Finance*, 4(2): 140-150.

The Effect of the Income Smoothing on the Market Return of Listed Companies in Amman Stock Exchange

*Amneh Khamees Hamad and Mohammad Abu-Nassar**

ABSTRACT

The study aims to identify the effect of the income smoothing on the market return of the industrial and service companies listed on Amman Stock Exchange. They study also investigates the effect of firm size and type of sector on the income smoothing process.

The sample of the study comprises 44 industrial companies and 26 service companies listed on the Amman stock exchange during the period of (1996-2005).

Eckel, (1981) model was used to classify the companies into smoothers and non-smoother. Four measures of income are used to achieve the objective of the study which are gross profit, net operating income, income before tax and net income. Three measures for size are used in the study: average of sales, average of total assets, and average of total market value. Descriptive measures, Person Test, Multiple Regression and T-Test are used to analyze the data of the study.

The findings of the study revealed that some Jordanian companies practiced income smoothing, where the income smoothing appeared in all four measures of income in both sectors and in different proportions. It also indicated that there is no significant difference occurred between the type of sector and income smoothing behavior by using different income measures except gross profit as a measure of smooth. Also, there is no significant difference occurred between the size of smoothing companies and non-smooth companies concerning their income by using three size measures (average of sales, average of total assets, and average of total market value) with an exception to the difference between the size smooth companies and non-smooth companies in case of using average sales when both sectors are tested at the same time. Finally, the findings indicated that there is a significant statistical impact of income smoothing behavior on abnormal market return.

Keywords: Income Smoothing, Market Return, Size, Sector.

* Faculty of Business, The University of Jordan, Amman. Received on 9/9/2012 and Accepted for Publication on 21/3/2013.